اليهود في السياسة الفرنسية:
من تحريرهم في فرنسا إلى تمييزهم في سياسة الإدماج في الجزائر (1789 - 1870)

حسين أمزيان، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر

ملخص

من خلال تتبعنا لتاريخ تحسين وضعية اليهود في فرنسا والجزائر بين 1789-1870، سنحاول بلوغ الأرضية القانونية والثقافية التي استندت إليها سياسة الإدماج الفرنسية لكي تميز بين صنفين من الأهالي: مسلمون يشكلون غالبية السكان، يئنون تحت وطأة الإجراءات والقوانين الاستثنائية، وأقلية من اليهود مكنتهم السياسة الفرنسية بسرعة من جميع حقوق المواطنة. يقودنا ما سلف إلى الوقوف على حدود الطابع "الإنساني" لمبادئ الثورة الفرنسية، التي طالما أُعتبرت سببا لتحرير المضطهدين في العالم.

Résumé

En parcourant l'histoire de l'amélioration de la situation des israélites de France et de l'Algérie entre 1789-1870, nous essayons d'atteindre les fondements juridiques et culturels sur lesquels s'est basée la politique assimilationniste française pour créer un fossé, juridique et de fait, entre les deux catégories d'indigènes qui formaient ensemble un « peuple » de sujets français : musulmans et israélites. Ainsi en accordant la naturalisation en masse aux israélites indigènes, la France donna par sa propre politique une occasion pour que le caractère « humain » de sa révolution s'efface aux yeux des musulmans.

❖❖❖

مقدمة:

تكتسي دراسة وضعية يهود الجزائر، بين 1830-1870، أهمية قصوى وتساعدنا على فهم الأرضية (الأسس القانونية والأخلاقية) التي استندت إليها شتى السياسات الفرنسية المنتهجة في الجزائر. ومن جهة أخرى، يسمح لنا عقد مقارنة بسيطة بين فئتي الأهالي (اليهود والمسلمون) بملاحظة تطور "إيجابي" في وضعية الفئة الأولى، وتحول أفرادها إلى مواطنين فرنسيين، مقابل استمرار تدهور أوضاع المسلمين. وكما يبدو ظاهريا، يكمن تميز فئة دون أخرى في عناصر مكوِّنة للسياسة الفرنسية ذاتها، وذلك ما يدل على أن فكرتي المستعمر الفرنسي المسبقتين"، اللتين تشكلان منطلقا لسياسته حيال الأهالي، لا تعنيان في الآن نفسه اليهود والمسلمين معا، أو على الأقل أن المسلمين وحدهم انهزموا أمام جحافل قوات دو بورمون de Bourmont وخلفه. فهل يمكننا الحديث عن "جزائرية" يهود الجزائر كي يصبح "من حقهم الحصول على المواطنة الفرنسية على أرض جزائرية"؟ هل فعلا حرر استعمار فرنسا للجزائر اليهود ؟ لماذا لم يطالب يهود الجزائر، حين تحصلوا على المواطنة الفرنسية، بحقوق للمسلمين، مماثلة لحقوقهم ؟ لماذا لم يطالب يهود فرنسا بحقوق للمسلمين مماثلة لحقوق يهود الجزائر، الذين طالبوا لهم من قبل بالمواطنة الفرنسية؟ هل جاءت فرنسا إلى الجزائر بمؤسساتها فعلا؟ ما هو حجم الظلم الذي ارتكبه المستعمر الفرنسي في الجزائر باسم الثورة الفرنسية؟ إلى أية أرضية تستند المظالم التي اقترفها المستعمرون في حق المسلمين ؟ ... الخ

قبيل احتلال الجزائر، كان أحد المناشير، التي أعدها الفرنسيون لتوزيعها على سكان الجزائر، يتضمن عبارة: "نحن الفرنسيون أصدقاؤكم، سنذهب إلى الجزائر لتخليصها من الأتراك، الذين مارسوا طغيانهم عليكم وسلبوكم خيراتكم وظلوا يهددونكم في حياتكم."[1]؛ وحين سقطت مدينة الجزائر وأملوا معاهدة 5 جويلية 1830 على الداي حسين، فإنهم تعهدوا فيها بأن "تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم؛ وإن قائد الجنرالات [الكونت دو بورمون de Bourmont] لَيَتَعَهَّدُ بشرفه على تنفيذ كل ذلك."[2] غير أن هذا النص [معاهدة 5 جويلية 1830]، الذي كان "لابد من اعتبار العهد الذي أعطاه فيه دو بورمون نصا تشريعيا تاما"[3]، سيظل مجرد شارةَ أُبَّهَة يعلقها بعض ساسة فرنسا على صدورهم، من حين لآخر، كلما رغبوا في تحسين صورة سياستهم الاستعمارية وفق مقتضيات الموضة السائدة.

من أشهر الأمثلة على "التزام الفرنسيين بذلك العهد": مشروع المملكة العربية، الذي جاء به ناپوليون الثالث Napoléon III، والذي تجسد بصفة خاصة في سيناتوسي كونسيلت 22 أفريل 1863 و14 جويلية 1865، واللذين نجد بعضًا من ملامحهما في الرسالة التي بعث بها إلى الماريشال پيليسيي Pélissier، حاكم الجزائر العام، (بتاريخ 6 فيفري 1863)، والتي نقرأ فيها: "حين قامت الراستوراسيون" Restauration بفتح الجزائر، فإنها وعدت العرب بأن تحترم دينهم وممتلكاتهم. ولا يزال هذا التعهد الرسمي قائما بالنسبة لي؛ وإني لأتعهد بشرفي، ومثلما فعلت ذلك مع الأمير عبد القادر، بتنفيذ كل ما كان عظيما ونبيلا في وعود الحكومات التي سبقتني... لأن الجزائر، وأكرر هنا هذا الكلام، ليست في حد ذاتها مستعمرة بل مملكة عربية، والأهالي كالمستوطنين، لهم الحق ذاته في حمايتي، كما أنني في الآن نفسه إمبراطور العرب وإمبراطور الفرنسيين."[4] الكلام ذاته تقريبا كرره ناپوليون الثالث في بيانه للأهالي بتاريخ 5 ماي 1865، حين قال لهم: "حين وطئت فرنسا بأول قدم لها الأرض الإفريقية منذ خمسة وثلاثين سنة مضت، فإنها لم تكن قد أتت بغرض تحطيم هوية شعب بل، بالعكس، قصد تحريره من اضطهاد مُورِسَ عليه طوال قرون عدة؛ وقد استبدلت الهيمنة التركية بحكم أكثر لطفا وأكثر عدل وأكثر تنوير".[5]

العلاقة القانونية بين فرنسا والجزائر

إذا استثنينا فعل الاحتلال العسكري وادعاءات بعض الفرنسيين بشأن تردد من أقدموا على احتلال الجزائر، إبان سنوات الاحتلال الأولى، بشأن ما سوف يفعلونه بالجزائر، فإنه يمكننا اعتبار "أمر 1834/7/22، الذي ينشئ منصب الحاكم العام، خدمة للقيادة العامة والإدارة العليا في الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا ويضع تحت إمرته شتى الموظفين المدنيين والعسكريين"،[6] أول نص رسمي يُدخل سكان الجزائر الأصليين في علاقة قانونية مع المحتل الفرنسي ويفرض عليه بذلك التزامات حيالهم، من منطلق كونه أقدم على ضم الجزائر ("الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا") إلى فرنسا.

تأكدت تلك الإلتزامات بموجب المادة 109 من دستور 4 نوفمبر 1848، التي أعلنت "أراضي الجزائر والمستعمرات أراض فرنسية وسوف تُسير بقوانين خاصة إلى أن يجعلها قانون خاص خاضعة لنظام هذا الدستور."[7]

حين نطلع على سيناتوس كونسيلت 1865/7/14، وعلى عدد من النصوص المرتبطة به [كمرسومي 1866/4/21 وكريميو الصادر في 1870/10/24 وقانون 1889/6/29 لمنح المواطنة للأوربيين المقيمين في الجزائر (المعدل بواسطة قانون 1893/7/22)]، فإننا نكتشف بسرعة الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية المنتهجة حيال سكان الجزائر بجميع فئاتهم.

يهود الجزائر أواخر العهد العثماني

شكّل اليهود "أقلية نسبية"[8] في جزائر 1830، وقارب عددهم، عشية منحهم المواطنة الفرنسية، نظيره في فلسطين وفرنسا، حيث بلغ عددهم مثلا في هذه الأخيرة "عشية اندلاع ثورة 1789، نحو 50000 نسمة."[9] (أنظر الملحق 1 أدناه)

يضرب تاريخ يهود الجزائر بجذوره إلى التاريخ القديم، حيث قدموا إلى الجزائر في عدة فترات على علاقة بالتطورات السياسية والاجتماعية، التي شهدها حوض المتوسط". فقبيل نهاية العصور الوسطى مثلا "بدأت حركة تدفق يهود الأندلس إلى شمال إفريقيا، بلاد أجدادهم، قبل صدور قرارات Les Edits de 1391، بسبب تردي أوضاعهم؛ وتلى ذلك وصول موجات "المطرودين" من إسبانيا والبرتغال، إبان سنوات 1492-1497، ليستقروا مؤقتا أو نهائيا في المدن الساحلية والداخلية."[11]، حيث كان 80 % من يهود جزائر 1830 من سكان الحواضر، في الوقت الذي لم تكن نسبة مسلميها تتجاوز 5 % . وقد شكل اليهود 20 % من سكان مدينة الجزائر (البالغ عددهم 6500 نسمة عام 1830) وبلغ عددهم على التوالي 4000 و3000 نسمة في كل من قسنطينة وتلمسان[12]. وباختصار، فقد كان عدد يهود الجزائر يتجاوز عدد الأتراك العثمانيين، الذين لا يقيمون مثلهم في

الملحق 1: تطور عدد السكان اليهود في الجزائر[10]

السنة	1851	1856	1861	1866	1872	1881
مجموع اليهود	21000	25064	28097	33925	34574	35663
السنة	1886	1891	1901	1906	1911	1921
مجموع اليهود	42595	47459	57132	64465	70271	73967

معظم الأوقات سوى في المدن.[13]

نظريا، يهود الجزائر "ذميون" في مجتمع مسلم، مجتمع "لا وجود فيه لأية مؤسسة سياسية لا تستند إلى الدين، وسكانه لا يشكلون مواطنين، بل مؤمنين؛"[14] ورغم ذلك فإننا نكتشف، بتتبعنا لوضعية اليهود في الجزائر العثمانية، وجود أكثر من مستوى في طرق تعامل المسلمين معهم، تتحدد أساسا بعلاقة هؤلاء بالسلطة. فمن جهة وبصفة عامة وكاريكاتورية، يُظهر الموروث الثقافي (بجميع مكوناته التاريخية وليس المكون الإسلامي وحده) اليهودي كـ"خطر عمومي": فهو المرابي والمتآمر والانتهازي...إلخ؛ ومن جهة أخرى دخلت "السلطة" في علاقة مصالح مع فئة متميزة من اليهود وسمحت لهم بلعب دور كبير في الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع. فكيف تم ذلك ؟

يبدو أن سخط الأندلسيين (المسلمون واليهود" الفارون والمطرودون من الأندلس) على النصارى، قد وجد في الإخوة بربروس حليفا تاريخيا للإنتقام، حيث تذكر بعض الروايات أن "خير الدين بربروس تمكن من الاستيلاء على قلعة پينون Penon بفضل يهودي من ليڤورن Livourne، علّمه كيفية صنع القنابل"[15]. ذلك ما يعني بداية التقاء المصالح بين الطرفين، حيث سيتم لاحقا إشراك اليهود المغاربة "megorasim" في عمليات القرصنة وشراء الأسرى وصناعة الأسلحة وتجنيد التجار[16]. ومن جهة أخرى، اضطر العجز الذي تسجله مداخيل الدولة، الدايات إلى توظيف اليهود*، الذين تحولوا تدريجيا إلى بنكيين ثم وسطائهم السياسيين ثم مستشاريهم ثم وزرائهم.[17] غير أنه لابد من تمييز اليهود المحليين عن أولئك الذين بدأوا يستقرون رسميا في الجزائر منذ أن "تحصلوا من خير الدين على إذن بالإقامة لقاء ضريبة على الأفراد impôt de capitation."[18] فمن "اليهود الفرنجة أو النصارى" هؤلاء، كما يسميهم دو طاسي L. de Tassy، القادمين من إيطاليا، وخاصة من ليڤورن، أين سمح لهم كبار دوقات توسكانيا بتأسيس مخازن للعبيد والسلع المتأتية من القرصنة، والذين كانت الحماية التي يوفرها لهم سادة طائفة سان إيتيان l'Ordre de Saint-Étienne، تجلب لهم الكثير من الأموال. وبالرغم من شكاوى الكثير من الأمراء الأوربيين، إلا أن هؤلاء لم يكفوا عن ممارسة تلك التجارة غير المشروعة. وبالتدريج انتقل هؤلاء بتجارتهم إلى الجزائر، وتمكنوا من استغلال الظروف العصيبة لحكام الجزائر كي يحصلوا منهم على حق احتكار تجارة الصوف والجلود والشمع وغيرها، فضلا عن تمتعهم بحماية القنصل الفرنسي وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية آنذاك.[19].

بوقوع تجارة الجزائر بين أيديهم، سيزداد نفوذ هؤلاء التجار الفرنجة ليصبحوا وسطاء سياسيين بين أيالة الجزائر وأوربا، ويتحصلوا على اتفاقيات مع الأوربيين، الذين لم يكونوا يسمحون بها لأحد من قبل، بل ويدفعوا بشتى الأطراف إلى الحرب خدمة لأغراضهم هم*. من هؤلاء أيضا سيبرز عدد من تجار عائلتي بكري" وبوشناق (ومنهم نفتالي Nephtali Busnach ويوسف Joseph Bacri اللذين تعارف عليهم يهود الجزائر كزعيمين لهم[20]) ويتمكنون من التعامل مباشرة مع السفراء المقيمين في الجزائر، والحيلولة دون تعاملهم مع الداي؛ وأكثر من ذلك، فقد كانت لهم يد في تعيين وخلع البايات وتسيير القرصنة وتحديد حجم الضرائب والأسعار، وفي كلمة واحدة: "كانوا ملوك الجزائر الحقيقيين"[21].

حياة اليهود الاجتماعية

علينا أن نعترف بأن الذمي "مواطن" منقوص الحقوق في البلاد الإسلامية، وهذه وضعية كافية لوحدها للتعبير عن قدر من المعانات، يتضخم بمجرد الحديث عنه بمعية التراكم التاريخي الذي جلبته شتى الثقافات إلى الجزائر، وبصفة خاصة العداء العقائدي التقليدي بين الإسلام واليهودية. غير أنه بالرغم من سوء سمعتهم، إلا أن يهود الجزائر تمتعوا بحصانة هامة. فقد سُمح لهم بممارسة شريعتهم منذ 1520، الشريعة التي كانت تطبق أيضا في المحاكم الحاخامية. كما كان لديهم زعيم من بني دينهم، مكلف بتمثيلهم والدفاع عنهم أمام الداي.[22] وباعتراف أحد كبار حاخاماتهم، عاش اليهود في طمأنينة طوال القرن السادس عشر تحت حكم الأهالي والأتراك، إلا أنهم عانوا من اضطهاد الإسبان في المدن التي احتلوها (وهران 1509؛ بجاية 1510 و1541؛ حصار

مدينة الجزائر 1541؛ تلمسان 1543. كما طرد الإسبان اليهود من وهران طيلة سنوات 1666-1792.) وبفضل علاقاتهم بيهود الخارج، هيمن يهود الجزائر على تجارة البلاد، كما مارسوا جميع الأنشطة ولم تكن أية حرفة ممنوعة عليهم.[23]

ورغم ذلك "كان اليهود يعيشون في حي خاص بهم، مجبرون على ارتداء الأسود، الذي يمقته أهل البلد، وعلى تسديد مبلغ من المال (كضمان) في حالة ما إذا رغب أحدهم في السفر إلى الخارج. كما كانوا عرضة لسوء المعاملة، فتساؤهم يسرن في الشوارع بغير حجاب[24]. كما أنه "لم يكن يسمح لهم بالاستحمام مع المسلمين في الحمامات العمومية"[25]... إلى غير ذلك من الإجراءات التعسفية الأخرى، التي تصل حد تشبيه اليهودي بالمشرك، ومن ثمة جعله موضوعا للإعدام حرقا. فقد كان "يتم حرق كل يهودي، حيا وخارج باب الواد، لمجرد اتهامه بإساءة التصرف أو الحديث عن الداي أو الحكومة"[26]. طبعا علينا ألا نعمد إلى تعميم مضمون الجملة الأخيرة على جميع مناطق الجزائر أو على جميع سنوات الوجود العثماني فيها، لأن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالفئة الاجتماعية الدنيا لليهود (فقراء يهود الجزائر بصفة خاصة)، وهي الفئة ذاتها التي ستتخذ لاحقا موقفا من سيناتوس كونسيلت 1865/7/14، شبيها بموقف المسلمين منه. ثم إن للموروث الثقافي المحلي وللأفكار المسبقة التي نجدها لدى الكتاب الفرنسيين، دورها في إظهار صورة اليهود النمطية مثلما هي عليه حالتهم دائما في العالم القديم.

وبالرغم مما سلف، تحتفظ لنا بعض المراجع بحالات اعتداءات جماعية على اليهود، كتلك التي أعقبت سقوط مرسى الكبير في أيدي الإسبان على يد دون دييغو Don Diego، حيث هاجم المسلمون التجار الأجانب وخربوا ممتلكاتهم وصبوا جم غضبهم على اليهود، بصفة خاصة، متهمين إياهم بالمساهمة في سقوط مرسى الكبير[27]. وفي 28 جوان 1805، أقدم الإنكشاري يحي على اغتيال اليهودي بوشناق، و"اندلعت اضطرابات عنيفة، هاجم إبانها الجميع (جنود وبلديين وقبايل وبساكرة وميزابيين) اليهود وقتلوا منهم نحو 50 شخصا، ثم اقتحموا بيوتهم وعاثوا فيها فسادا، وبتهليل من زغاريد النساء اللاتي كن يتفرجن على المشهد من أعالي سطوح البيوت. لقد كانت حوانيت ومنزل بوشناق أول ما تم تخريبه، وتمكن بكري من الإفلات بنفسه."[28]

وصحيح أيضا أن تجاوزات متبادلة أخرى بين الطرفين ستشهدها جزائر الاحتلال الفرنسي، إلا أنه يُحكى مثلا أن الأمير عبد القادر تمنى ذات يوم، وهو يؤدي صلاة الاستسقاء، أن يضم اليهود، بزعامة حاخامهم، أدعيتهم إلى أدعية المسلمين أملا في سقوط الغيث وزوال شدة الجفاف،[29] وذلك مؤشر على نوع من العلاقات التقليدية بين المسلمين واليهود في الجزائر. ثم علينا ألا ننسى أيضا أن الأمير نفسه اعتمد (أو وافق) على وسطاء يهود (ومنهم بن دوران* Ben-Durand ومردوخي عمار Mardochée-Amar وبوشناق Bouchnak)[30] في العديد من اتصالاته ومفاوضاته مع الفرنسيين.

يهود الجزائر إبان سنوات الاحتلال الفرنسي

لم ينكر الزعماء اليهود، من جهتهم مثلا، كون يهود الجزائر قد عاشوا في طمأنينة طوال القرن السادس عشر تحت حكم الأهالي والأتراك، وأنهم عانوا من اضطهاد الإسبان في المدن التي وقعت تحت سيطرتهم...، فضلا عن أنهم استقبلوا الغزاة الفرنسيين بحماس في الجزائر.[31]

وهذه نقطة ملفتة للانتباه وتستدعي إدراج عدد من الأمثلة للكشف عن الدور الذي لعبه يهود الجزائر في الاحتلال. فقد تحدثت الكثير من المصادر عن ذلك الموقف إلى درجة أن المجمع اليهودي المركزي في باريس سيجعل منه لاحقا موقفا جديرا بكل تشريف، حين قال: "لقد نسينا اليوم الخدمات التي قدمها يهود الجزائر لبلدنا [فرنسا]، الذي أصبح بلدهم، منذ الأيام الأولى للاحتلال"[32].

طبعا إذا افترضنا أن ذلك الموقف لا يجد أي تبرير له سوى في رغبة يهود الجزائر في التخلص من السلطة العثمانية، التي عانوا على غرار بقية الجزائريين من طغيانها، فإن الموقف ذاته سيضحى بعيدا عن كل معقولية حين نحاول مثلا فهم:

- ✓ السبب الذي جعل جمهورا من اليهود ينقَضّ على قصر الداي ومخازنه ونهب الكثير من محتوياته، إلى أن يتدخل الفرنسيون ويطردونهم بالعصي. الجمهور نفسه سيشاهد بعد أيام من ذلك، وقد همّ أفراده ببيع ما سلبوه في أزقة الجزائر[33]؛
- عدم فرارهم بمعية سكان بجاية من مدينتهم، حين أقدم دوفيفيي Duvivier على احتلالها عام 1833[34]؛
- ✓ صحيح أن الفرنسيين وجدوا في اليهود مترجمين لهم وهمزات وصل بينهم وبين الزعماء المسلمين، مثلما فعلوا ذلك أثناء سيرهم على قسنطينة، حين استعملوا اليهودي بوشناق للتفاوض مع المسلمين[35]، غير أنه من الصعب فهم "إسراع اليهود إلى الإنحناء أمام الجنود الفرنسيين وتقبيل أياديهم عرفانا لهم على تمكنهم من احتلال قسنطينة"[36]؛

لاحقا وأثناء ثورة الأهالي في 1871، سيسير اليهود المجندون في الميليشيات الجزائرية بنفس حماس جنود ميليشيات الديانات الأخرى، وحين يتم رفض تجنيدهم في صفوف الطابور الذي سار على باتنة، فإنهم سيحتجون بقوة على ذلك الإقصاء.[37]...الخ. ورغم ذلك، علينا ألا ننسى الدور الذي لعبه المسلمون أنفسهم في نجاح السيطرة الاستعمارية على الجزائر، بدءً بمساعدة المستعمر عسكريا في القضاء على المقاومات الشعبية والمساهمة في إرساء أسس وجوده...، وانتهاء مثلا بتلك الفتوى الخالدة، التي تمكن فرنسي واحد (ليون روش Léon Roches) من الاهتداء إليها وجمع جمهور غفير من "صفوة عدد من المجتمعات الإسلامية" (زعماء وأتباع وعلماء التيجانية وطرق وزوايا أخرى لدى أولاد سيدي الشيخ والأغواط وبسناس وسيدي عقبة والقيروان والقاهرة ومكة... وغيرهم من أعداء الأمير عبد القادر) في القيروان ثم في القاهرة والطائف، بغرض منحه فتوى توقف الجهاد وتدفع بالمجاهدين إلى القبول بالأمر الواقع. وذلك ما تحصل عليه عن طريق "تلطيف تعصب هؤلاء بتوزيع الكثير من النقود، من فئة السلطاني اللامعة"، عليهم[38].

من جهة أخرى، علينا أيضا بإضافة جملة واحدة بشأن موقف يهود فرنسا، المبرر سلفا، من احتلال "بلادهم" للجزائر، للقول بأنه تماما مثلما وجد اليهود، المطرودون من الأندلس، في الجزائريين حلفاء لهم، فإن فرنسا الثورة أيضا، التي منحت اليهود حقوقهم، لم تكن "تملك من الحلفاء سوى الجزائريين تقريبا."[39] ثم علينا بالقول أخيرا لأولئك الذين كانوا يرون أن "لا أحد يشك في اختيار اليهود بين اضطهاد الهلال وخلاص الصليب"،[40] أن اليهود الذين وجدوا في الجزائر ملاذا لهم، هروبا من بطش النصارى ومحاكم التفتيش في أوربا، هم الذين سيزداد عددهم تدريجيا، رغم كل المحن التي ألَمّتْ بالبلاد والعباد، وأن الكثير من المصادر تتفق على الدور الذي لعبه اليهود في

الجزائر، وخاصة في القرصنة والتآمر على السلطة مع الفرنسيين تارة والأنجليز أخرى، إلى درجة أن بعض المؤرخين (أمثال: دو غرامون وكاستيران A. Castéran وسطوط Stott...) قالوا صراحة أن ""قضية بكري" هي التي منحت الجزائر لفرنسا"؛ فما الذي سيجعل لاحقا "كل خطوة يخطوها اليهودي إلى الأمام توافق خطوة أخرى يتراجع فيها الأهلي إلى الوراء، وكلما ارتقى الأول كلما زاد تباعد الثاني عن الفرنسيين"؟[41]

تطور وضعية اليهود في كل من فرنسا والجزائر

ثمة عوامل عدة، ساهمت في تحسن وضعية اليهود في فرنسا و في حصول يهود الجزائر المستعمرة على المواطنة الفرنسية وتميزهم عن المسلمين. وتدخل تلك العوامل ضمن مرحلة من تاريخ تطور المجتمعات الغربية، لأن "جميع الحركات الحديثة مثلا في اليهودية، خرجت مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من فلسفة الأنوار، التي شكلت المناخ العام للقرن الثامن عشر"[42]. غير أنه بإمكاننا إجمال العوامل العامة في النقاط التالية:

✓ كون شريعة اليهود نفسها تسمح للمؤمنين بها بأن ينصاعوا لقوانين البلد الذي يعيشون فيه"؛ وذلك ما جعل سنهيدران باريس مثلا يعتبره واجبا دينيا عام 1806 "؛

العلاقة التاريخية بين المسيحية واليهودية: فقد ذكر جيمس دارمستتر J. Darmesteter مثلا، في كتابه "أنبياء إسرائيل"، أن "الحلم الأكبر لرجل الدين المسيحي لا يكمن في حرق اليهودي، بل في هديه إلى المسيحية. إن هداية آلاف المسلمين لا يثبت أي شيء، غير أن هدي يهودي واحد هو جلب للاعتراف بشرعية الإيمان الجديد بواسطة وريث الإيمان التحضيري: ذلكم هو النصر المبين والدليل الحقيقي والشهادة القصوى التي لا يمكن الاعتراض عليها"[43]. أعتقد أنه في حديث نيتشه عن انتصار "يهودا ضد روما"[44]- بالكيفية التي أصبح فيها الناس اليوم يَنْحَنُون أمام ثلاثة يهود وأمام يهودية: أمام يسوع الناصري وبيارالصياد وبولس صانع الخيم ومريم والدة المدعو يسوع[45]- إشارة واضحة إلى العلاقة التاريخية بين المسيحية واليهودية، أي ما لم يُثْنِ حتى عزيمة البابا بي الحادي عشر Pie XI، لكي يتجرأ على القول، وفي زمن حكم هتلر لألمانيا،: "روحيا نحن ساميون"[46]؛

✓ الدور الذي لعبته الثورة الفرنسية ثم الدولة الفرنسية نفسها بعد ذلك، سواء بواسطة تطبيق قوانينها على المناطق التي تخضعها عسكريا أو بواسطة وضع تشريعات سرَّعت لاحقا في تبوأ ثلة من اليهود المتميزين لمكانة متميزة في جميع مناصب صنع القرار،... أو بكيفيات أخرى؛

نمو الوعي لدى اليهود في الكثير من دول العالم، والذي يعكس أساسا قدرا من النضال السياسي والثقافي النوعي، الذي ستكون الحسقلة haskala والتحالف اليهودي العالمي Alliance israélite universelle بعضا من مظاهرها؛

✓ ارتباط نمو الوعي لدى اليهود بظروف دولية على علاقة بهم، كحملات معاداة السامية في العالم والحروب (الحرب البروسية الفرنسية والحرب العالمية الأولى) وحركة رؤوس أموال اليهود...الخ؛

أ. تطور وضعية اليهود في فرنسا

كان أولى بالفرنسيين، حين يتحدثون في الجزائر عن اضطهاد اليهود في جزائر الفترة العثمانية، أن يتذكروا أن اليهود عندهم، في فرنسا، لم ينالوا حقوقهم ويستعيدوا كرامتهم سوى بعد قرون من

شتى أشكال الميز العنصري والسياسي والديني... التي مورست ضدهم ليس في فرنسا فحسب، بل في أوربا كلها؛ لنتذكر مثلا صورتهم في مؤلفات ڤولتار Voltaire (وهو واحد من رموز العقل الفرنسي في واحدة من أزهى فتراته) مثل:"المعجم الفلسفي"، و"الله والناس"، و"محاولات في الآداب"، و"زاديغ"...؛ أو في مراسلاته" أو حتى في أقوال ناپوليون نفسه (والتي سيلي ذكر مقتطفات منها) قبل أن يُحوِّل اتجاهه بـ 180°، ليقول في إحدى تعليماته إلى السيد شامپانيي Champagny، بشأن تحسين أوضاع يهود فرنسا: "أرغب في استعمال جميع الوسائل لكي لا تبقى الحقوق التي أُعيدت لليهود مجرّد أوهام، وأخيرا لجعلهم يجدون القدس في باريس"،[47] ويرى فيه اليهود سيروسًا Cyrus (قورش في المراجع العربية) جديدا وقد عاد ثانية ليعيد إليهم القدس.[48]

لم يكن من السهل تحسين أوضاع يهود "العالم المتحضر" سوى عبر نضال سياسي معقد للغاية، شاركت فيه شتى الأطراف والتيارات الفكرية والسياسية، وفي ظل تحولات عميقة شهدتها مجتمعات ذلك العالم. فإلى منتصف القرن التاسع عشر، مكنتهم مثلا أنجلترا من الحصول على مقاعد في مجلس العموم، وفي النمسا منحهم الإمبراطور عددا من الحقوق، ظلت تُرفض لهم إلى وقتئذ[49]. وعلى عكس الصورة القاتمة لأوضاع اليهود، التي تقدمها حاليا العديد من الدراسات الحديثة، فإن جزء معتبرا من يهود فرنسا (كالمرانيين ويهود الكومتيات وإيطاليا...) اندمجوا في المجتمع إلى أن "صاروا فرنسيين قلبا وقالبا قبل أن يمنحهم القانون حقوقا سياسية"[50]، وعليه فقد تمتعوا بقدر من الحرية سمح لهم بممارسة شتى النشاطات إلى أن برز بينهم أثرياء كثيرون وموظفون قريبون جدا من الملك مثل: سارف بر Cerfbeer، مدير الأعلاف العسكرية ومحمي الملك، وزالكيند-هوريفيتز Zalkind Hourvitz، اليهودي ذي الأصل البولوني الذي عمل حافظا للمخطوطات الشرقية في مكتبة الملك.[51]

وقبيل الثورة أيضا، كان يهود بوردو وبايون وحوض الرون يتمتعون بقدر من الحرية، في الوقت الذي استمر فيه إخوانهم في الألزاس واللورين يعيشون عند مستوى الأقنان.[52] وقد وجد هؤلاء مناصرين لحقوقهم وسط أصحاب النفوذ السياسي أمثال الملك لويس السادس عشر نفسه (المعروف لدى يهود بوردو بالمحسن)،[53] وكلارمون طونار Clermont-Tonnerre ودي پور du Port وغوستين Gustine وروبسبيار Robespierre والأب غريغوار l'abbé Grégoire وميرابو Mirabeau، الذين طالبوا بمنح اليهود حقوقا مماثلة لتلك التي مُنحت للبروتيستانت في 1789/12/24.[54]

وفي تلك الفترة أيضا، ساهمت وعملت شخصيات فكرية وسياسية ودينية، كثيرة ومعروفة للغاية، على عتق اليهود: مثل ليسينغ Lessing (ابن راع بروتستانتي وصديق ماندلسن" Mendelssohn)، الذي "نشر "ناثان الحكيم"، وهي دراما انتقد فيها لا تسامح المسيحيين، من خلال شخصية اليهودي ناثان، الذي يشبه في شخصيته ماندلسن."[55] كما تجرأ، في كتابه "يهود"، على تبيان أنه بمقدور اليهودي أن يتمتع بدوره بفضيلة نكران الذات وببذل سخائه، وذلك ما جلب للسينغ الكثير من المتاعب من قبل بني دينه.[56] وفضا عن ذلك، فإنه عهد إلى المؤرخ دوم Dohm، بمهمة الدفاع عن يهود الألزاس، الذين اشتكوا إليه القوانين المجحفة في حقهم. وقد نشر دوم في 1781 كتابا بعنوان: عن الإصلاح السياسي لصالح اليهود،لم يدافع فيه عن حقوق يهود الألزاس فحسب، بل عن يهود ألمانيا أيضا. وقد أثار ذلك الكتاب جدلا ومساندة من شتى الجهات، لدرجة أن يهودًا من البرازيل بعثوا إلى دوم برسالة شكر وتقدير على عمله ذلك. غير أن أفضل نتائج ذلك المؤلف تمثلت في إصدار جوزيف الثاني لمرسوم التسامح في 1781/10/19، والذي فتح الكثير من

مجالات الحياة أمام اليهود وألغى ضريبة الأفراد Leibzoll المفروضة عليهم. وفي السنة التالية انتقلت فكرة التسامح الألمانية إلى النمسا.[57]

ومن جهته، استغل ميرابو المهمة السرية، التي كلفه بها قصر فرساي في بروسيا، لكي يقيم علاقة مع دوم Dohm (وثائقي في دائرة الشؤون الخارجية البروسية) والذي سيقدمه بدوره إلى هرتز Mareus Herz (تلميذ ماندلسن)[58]...الخ

مع مطلع 1784، أصدر لويس السادس عشر مرسوما يلغي ضريبة الأفراد المفروضة على اليهود، أتبعها بقرارات أخرى لتحسين وضعية يهود الألزاس. كما أوكل لمالارب Malesherbes رئاسة لجنة تابعة لمجلس الدولة، تعمل على دراسة سبل تحرير اليهود،[59] وذلك بعدما قال له: "لقد جعلتَ من نفسك بروتستانتيا، وسأجعل منك الآن يهوديا."[60]

وفي 1785، نشرت الجمعية الملكية للعلوم والفنون في ماتز Metz مسابقة بموضوع: "هل من وسائل لجعل اليهود أكثر فائدة وأسعد في فرنسا؟". وفي 1887 أختيرت ثلاثا من بين المذكرات التسع التي قُدمت، وكانت لـ: الآب غريغوار Grégoire، راعي أومبارمينيل Embermesnil، وثييري Thierry، محامي لدى مجلس نانسي، وزالكيند-هوريفيتز Zalkind Hourvitz[61].

وقد لخَّص المقرر پايان Payen ما ورد في المذكرات، بقوله: "تتفق جميعها تقريبا على أن أفكارنا المسبقة عن اليهود هي سبب عيوبهم، وبصفة خاصة عيبهم الذي يثيرنا كلنا [الربا]. لنكن منصفين حيالهم لكي يصبحوا بدورهم كذلك تجاهنا. إنه في ذلك يكمن أمل البشرية وكل من يتحلون بالحكمة"[62].

وبفضل طاليران Talleyrand ولجنة صياغة الدستور، تحصل يهود الجنوب ("المعروفون في فرنسا باسم البرتغاليين والإسبان والأڤينيونيين") على حقوق المواطنة في 1790/1/28 (وقد صادق الملك على القرار)، مما حذا بيهود الشرق والمدافعين عنهم إلى القيام بعدة محاولات، مع الجمعية الوطنية، ومنها إتباع تكتيك التصدي للمعارضين في الجمعية بواسطة التركيز على كومونة باريس، التي انتهى بهم المطاف إلى كسبها إلى جانبهم.[63]

ورغم ذلك لم يبدأ تحرر اليهود الرسمي والنهائي سوى من خلال سلسلة اجتماعات في مقر الجمعية الوطنية بين 1789/8/14 و1791/9/27 (قبيل انتهاء دورة الجمعية الوطنية)، ثم مساهمة مجلس الدولة (زمن نابوليون)، والمستشارون العامون في الراين الأسفل، والسنهيدران الكبير، إلى جانب نضال اليهود أنفسهم. فقد سمح مثلا التحسن التدريجي في وضعية يهود باريس بأن يتعرَّفوا إلى إخوانهم من شتى الأطياف ويشكلوا معهم كتلة واحدة. فحين اندلعت "الثورة من الباستيل وقدوم ليلة 4 أوت الشهيرة [1789]، التي ضحى فيها النبلاء بامتيازاتهم على مذبح الوطن، انخرط العديد من اليهود في صفوف الحرس الوطني، قبل أن يُرسلوا إحدى عشرة مندوبا عنهم إلى المجلس بغرض المطالبة "بإخضاعهم للقوانين الفرنسية أسوة ببقية الفرنسيين". وكان من بين هؤلاء المندوبين: الهولندي ياكوب غولدشميدت Jacob Goldschmidt والبرتغالي لوپاز لاغونه Lopez Laguna.

بعد مناقشات حادة، تم تضمين دستور 1791 العبارة التالية: "لا يجوز تهديد أحد بسبب آرائه حتى ولو كانت دينية، شريطة ألا تثير مظاهرها فوضى في النظام العام الذي أرساه القانون". وقد أصبحت هذه المادة لاحقا واحدة من المبادئ الأساسية في الدساتير الأوربية."[64]

"أفضى إعلان الجمعية التأسيسية إلى بداية خروج اليهود من وضعياتهم التقليدية، وتحسن مستويات حياتهم، مما سمح ليهود الدول المجاورة بالقدوم إلى فرنسا طمعا في تحسين ظروفهم. غير أن الكثير من اليهود لم يتخلوا عن سلوكهم المشين. ففي الألزاس واللورين أصبح الربا الذي يمارسونه آفة تثقل كاهل الفرنسيين، تجاوزت في حدتها فترة لويس السادس عشر، لدرجة أن فلاحي الألزاس واللورين وريناليا وجدوا أنفسهم في 1806 مدينين لليهود الألمان، البالغ عددهم ستون ألفا، بما بين 18 و90 مليونا."[65]

في جانفي 1806 استغل سكان ستراسبورغ مرور ناپوليون بمدينتهم لكي يرفعوا إليه شكواهم، فكلف كبير القضاة، السيد رينيي Régnier، في 1806/3/6 بالاتصال بالفرقة التشريعية في مجلس الدولة للنظر في الموضوع. وبعد اجتماعات طويلة، ترأس الإمبراطور [ناپوليون] نفسه ثلاثا منها (أيام 30 أفريل و7 و21 ماي)، وهاجم في إحداها اليهود بعنف وقال أنهم: "ليسوا مواطنين فرنسيين" بل غرباء، يشكلون "دولة داخل الدولة" و"فرقة وليس طائفة" دينية، "فرقة مُحتقرة ومُنحطة قادرة على الانحدار إلى جميع الدناءات"، وسكان من "الجواسيس والمرابين" و"سحابة من الغربان"، و"الديدان والجراد الذي ينهش فرنسا."[66]

ورغم غضبه منهم، إلا أن ناپوليون، وبضغط من المستشارين العامين، لم يكن يرغب في إقصائهم من المجتمع. وفي 1806/5/30 دعا إلى اجتماع عام في باريس لمندوبي اليهود، الذين يعينهم الولاة من بين حاخامات وأعيان ولاياتهم وكذا يهود مملكة إيطاليا. وقد وصل باريس 95 مندوبا (مندوب عن كل 500 يهودي في الولايات الجنوبية وآخر عن كل 1000 في الولايات الشمالية، على أمل أن تكون الغلبة لآراء السيفارديم على حساب الأشكينازيم، والفلسفة على حساب الحاخامية).

بين 1806/7/26 و1806/12/30، عقد الأعيان اجتماعهم برئاسة تاجر من بوردو، يدعى فورتادو Abraham Furtado، وشكلوا مجلسا من 40 عضوا (أضيف إليهم 31 حاخاما فرنسيا وإيطاليا) عرف باسم السنهيدران الكبير le grand Sanhédrin، تيمنا بتجمع الأحبار القديم (70 عضوا) الذي زال منذ زمن تيتوس Titus. وقد ضم أسماء لامعة (وخاصة في قطاع المال) مثل: أڤيغدور Avigdor وسارف بر وڤورمس دو روميلي Worms de Romilly ... وغيرهم.[67]

وهكذا ظهر ناپوليون، ومثلما ورد في ديباجة قرارات السنهيدران الكبير بتاريخ 9 فيفري 1807، على أنه " ناپوليون العظيم الذي اختاره الله ليكون وسيلة رحمته بأحفاد يعقوب، الذين بلغوا ما بلغوه من انحطاط."[68]

ما كان منتظرا من قرارات هذا السنهيدران الكبير هو أن تكون بقيمة الواجبات الدينية. فقد طالب ناپوليون "بحذف جميع أشكال اللاتسامح من شريعة موسى وتصنيف جزء منها ضمن القوانين المدنية والسياسية، وجعل الجانب الديني فيها قاصرا على كل ما يتعلق بالأخلاق وحقوق المواطن الفرنسي."[69] وفي 1807/3/2 تم التصويت على قرارات السنهيدران الكبير، غير أن ناپوليون كان منشغلا بحروبه في ألمانيا وبولونيا ونسي موضوع اليهود إلى غاية 1808/3/17، تاريخ توقيعه على ثلاثة مراسيم متعلقة بهم: الأول: عبارة عن نسخة معدلة عن الوثيقة التي صوتت عليها الجمعية العامة في 1808/12/30 والمتعلقة بالدين اليهودي؛ الثاني: تنفيذي، يضع كنيسا ومجمعا consistoire في كل ولاية، أو تجمع لعدة ولايات، يصل عدد يهودها إلى ألفي شخص، دون الاستمرار في تطبيق

ذلك لاحقا على الولايات. وقد ألزم مرسوم 1808/7/20 اليهود باختيار ألقاب من ضمن القائمة المخصصة للمسيحيين، والتخلي عن استعمال "أي اسم من العهد القديم أو اسم مدينة ما". وفي باريس أوجد المرسوم مجمعا مركزيا، يضم ثلاثة حاخامات كبار واثنين من الأعيان (من الفرنسيين أو المجنسين حديثا، على أن يكونوا ممن يتحدثون بالفرنسية بطلاقة وبداية من 1820). تتكفل الدولة بتسديد رواتب جميع العاملين في تلك المؤسسات (مما يتم جمعه من اليهود)، والمطالبين بتعليم اليهود قرارات السنهيدران: كاحترام القانون وأداء الخدمة العسكرية والصلاة والدعاء للإمبراطور؛ الثالث: ويتمثل في مرسوم 1808/3/17، الذي يحدد جملة شروط يمكن بموجبها لليهودي أن يطالب بحقه في ما أقرضه لغيره لمدة 10 سنوات. كما اشترط على كل راغب في ممارسة التجارة، تسديد ضريبة سنوية، وحرم على الشبان تسديد قيمة الخدمة العسكرية نقدا ...، وبذلك وُضع اليهود في نظام استثنائي[70] إلى غاية وقوع معركة واترلو Waterloo، التي ستنقذ اليهود من ذلك النظام الاستثنائي، الذي ستسأه الراستوراسيون أيضا.[71]

نحو التحرر النهائي:

ربط الإنسانيون المتحمسون (ومنهم ميرابو) توقعهم بأن "تجوب الثورة الفرنسية العالم"، وأن يسري معها تحرر الإنسان. غير أن المتتبع لتاريخ المجهودات التي بذلها الفرنسيون في سبيل تحرير اليهود ينتهي إلى نتيجة مشابهة لما توصل إليه ارنست لاڤيس، حين قال: "لقد كان أعضاء الجمعية التأسيسية يعتقدون أن أفضل وسيلة لتجديدهم تكمن في تحريرهم، بينما كانوا هم يرون في الحرية وسيلة وليس غاية."[72] سنعود لاحقا لتوضيح إلى أي مدى يمكن لهذا الحكم أن يخرج عن زمن الثورة، وإلى أي مدى كانت عبارة فيخته وناپوليون [القائلة بأن اليهود يشكلون "دولة داخل دولة"] صحيحة ؟

على كل، انتقلت "عدوى" عتق اليهود من فرنسا إلى أوربا: إلى هولندا، حين صارت تسمى جمهورية باتافيا Batave في 1796، التي ظل يهودها يتمتعون بقدر واسع من التسامح لقرون عدة باستثناء بعض الموانع. وقد لعب نائب فرنسي (السيد نوال Noel) بخطابه دورا كبيرا في التأثير على المجلس الوطني الهولندي، الذي انتهت فيه المناقشات بإعلان 1796/9/2، الذي يجعل الراغبين من يهود باتاڤ مواطنين باتافيين. وبذلك أصبحت هولندا أول دولة أوربية تسمح لليهود بشغل وظائف عليا في الدولة.

شيئا فشيئا سار تحرر اليهود مع توسعات فرنسا، و"حيث كان الجنود الفرنسيون الظافرون يتوغلون في توسعاتهم، كان يتم تحرير اليهود": في البندقية التي عرفت أول غيتو لليهود، والپييمون وكولونيا ...[73] وفي 28 ماي 1841، نقل كارنو الأب Carnot père (بمساعدة دو بومون de Beaumont ودو لاروشفوكو-ليانكور de La Rochefoucauld-Liancourt) قضية عتق يهود أوربا من قبل فرنسا إلى البرلمان، حيث قال في تدخله: "إن تحرير اليهود قضية فرنسية[...] وسيكون الأمل في مراجعة التشريعات المتعلقة باليهود في بقية البلدان أمرا مشجعا لنا، وشيئا مخالفا لما تسميه حكومتنا تدخلا غير شرعي[...] لقد بدأت فرنسا بإعطاء المثل بنفسها، وإنه لمن المسموح لها اليوم أن تذكر ألمانيا بأنه إذا كانت البشرية برمتها مدينة بتعويضات لشعب موسى، عن قرون من الإذلال والهمجية، فإن ألمانيا بصفة خاصة واحدة من الدول الأكثر مديونية تجاهه."[74]

الكلمات ذاتها تقريبا سيكررها لاحقا جورج بيكو F. Georges-Picot، حين رأى أنه من أيام ثورتها إلى الحرب العالمية الأولى، "وجدت فرنسا نفسها مجبرة على أن تكون أول من يشق الطريق أمام بقية الدول... بغرض توفير الضمان النهائي، وبكيفية عملية، لإنشاء وطن لليهود".[75]

وهكذا لا غرابة في أن يتحدث أدولف كريميو Crémieux (مؤسس التحالف اليهودي العالمي" AIU وصاحب المرسوم الشهير الذي يحمل اسمه) عن "التحرر الأكبر"[76]، ويؤلف ثيودور هرتزل T. Herzl كتابه "دولة اليهود" في باريس، هذه المدينة التي ستتحول بفضل إيدموند روتشيلد Edmond de Rothschild إلى "مركز للتطور اليهودي في فلسطين".[77] بل لا غرابة في أن تصبح "باريس مَهْدًا للصهيونية"[78] وفرنسا منطلقا للحركة برمتها في العالم؛ فقبل صدور وعد بلفور Balfour الشهير، كان جول كامبون Jules Cambon (حاكم الجزائر العام بين 1891-1897، وسفير فرنسا لدى بريطانيا ومفتش فرنسا الأعلى في فلسطين وسوريا) قد صرّح بشهور قبل ذلك بمضمون الوعد: ففي 20 أفريل 1917، اطلع السيد سوكولوف Sokolow، ممثل اليهود في روسيا وأمريكا، على نص الوعد في صيغته الأصلية التي وضعها كامبون، حيث قرأ: "تنظر الحكومة الفرنسية بعين موافقة إلى [مشروع] إنشاء وطن يهودي في فلسطين، يُعطي جميع اليهود المضطهدين في الأمم التي يقيمون فيها أرضَ حريةٍ يمكنهم تنمية تطلعاتهم وأفكارهم فيها."[79]

ب. تطور وضعية اليهود في والجزائر

إذا تحدثنا بلغة المصالح، فإنه من المنطقي أن يطالب اليهود بظروف أفضل عن تلك التي عاشوها في ما مضى، لأن ذلك يمنحهم الكثير من الامتيازات، كأن يعفيهم مثلا من تسديد الضرائب القرآنية"؛ ورغم ذلك لابد من الإشارة إلى أنه حين شرع اليهود في المطالبة بالمواطنة الفرنسية، فإنهم لم يكونوا يعانون من اضطهاد الأتراك لهم. لقد ظهر لهم أنه من المنطقي جدا أن تُسَوي فرنسا بينهم وبين مواطنيها اليهود؛ بل لقد تجرأ زعماؤهم في باريس على القول: " سيكون من المنافي لكل منطق وكل حقيقة أن يُصنف يهود الجزائر في مرتبة أدنى من ذلك العرق الزنجي cette race nègre، الذي تشرفت فرنسا بعتقه ومنح أفراده، في مستعمراتنا، حقوق المواطنة الفرنسية"[80].

السير نحو مرسوم كريميو: لاضطرارها إلى الإبقاء مؤقتا على بعض المؤسسات التقليدية في الجزائر، فإن الإدارة الاستعمارية عينت، في 1830/11/10، جاكوب بكري زعيما للأمة اليهودية وكذا مجلسا عبرانيا conseil hébraïque يعمل تحت إمرته. وفي 1836/3/28، أُستبدل بالسيد أنج صاؤول كوهين سلال Ange Saul Cohen Solal، العضو اليهودي في بلدية الجزائر، ليمارس بدوره المهام ذاتها ولكن تحت مراقبة رئيس البلدية والأمين المدني. وبالرغم من عدم ترقيتهم إلى مستوى مواطنين فرنسيين، إلا أن ذلك "الاستبدال النوعي" في المنصب الواحد سيفتح الباب أمام اليهود لأن يُستدعون من حين لآخر كيهود فقط، بواسطة تعيينات خاصة، لشغل وظائف في غرفة التجارة والمجالس البلدية والميليشيا والمجالس العامة.[81] وبذلك بدا واضحا، ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، أن وضعية يهود الجزائر آيلة نحو الفرنسة التدريجية، حيث ستجري إعادة تنظيمهم على طريقة تنظيم يهود فرنسا. ففي 1845 "تم وضع يهود الجزائر تحت سلطة مجمعات دينية Consistoire وحاخامات، تشبه مهامهم نظيراتها لدى مجمعات وحاخامات فرنسا. وبموجب المادة 22 من أمر 1845/11/9"، أُلغيت جميع السلطات المدنية والسياسية والإدارية المسيرة ليهود الجزائر قبل الاحتلال وأثناء الفترة الأولى من الاحتلال".[82]

من جهة أخرى ومن الناحية السياسية، شكلت وضعية اليهود "قضية" شغلت الكثير من الأطراف والجهات، في الجزائر وفرنسا معا. "فحين نطلع مثلا على الوثائق التي استخدمت في تحضير الأمر العضوي، المؤرخ في 1845/11/9، فإننا نلاحظ كم كانت حكومة الملك لويس فيليب Louis-Philippe ترى في يهود الجزائر، جديرين بأن يُقبلوا في صفوف السكان الفرنسيين."[83]

ومن الصحافة، مثلما هو الشأن بالنسبة لاقتراحات بعضهم في 1846،[84] ستنتقل "القضية" إلى المجمع المركزي ليهود فرنسا Consistoire central des Israélites de France، الذي ما أن تلقى شكاوى مجمعات وعدد كبير من يهود الجزائر، حتى اجتمع أعضاؤه لينتهوا، بالاتفاق مع جميع مجمعات الجزائر، إلى إبلاغ الحكومة، في 1860/11/19 وبواسطة السيد حافظ الأختام ووزير العدل والديانات، بمطالبهم بمنح المواطنة الفرنسية لجميع يهود الجزائر.[85]

قبل ذلك، ودون حسبان بعض الامتيازات (كالتعليم مثلا) التي أخذ اليهود يتمتعون بها تدريجيا، بدأ الحديث عن وضعية اليهود يشغل اهتمامات الرسميين: ففي 1857، وبدعوة من وزير الحرب، عين الحاكم العام لجنة وكلفها بدراسة جميع القضايا المتعلقة بممارسة بعض الحقوق المدنية والسياسية وبمنح المواطنة الفرنسية لليهود والأجانب المقيمين في الجزائر.[86] وتدريجيا أيضا بدأ بعض الفرنسيين يستشعرون "خطر" منح المواطنة لليهود. ففي إحدى الاجتماعات، "اعترض أحد أعضاء المجلس العام [الولائي] لقسنطينة على فكرة منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية لأن ذلك يعطيهم قوة سياسية، نظرا لعددهم الذي يناهز 40 ألفا، على حساب الفرنسيين".[87]

ومثلما حدث مع يهود فرنسا، زمن منحهم المواطنة الفرنسية، ظهر في الجزائر أيضا الكثير من أنصار اليهود وكذا الكثير من المهتمين بوضعيتهم، مثل داربون E. Darbon وفريجيي C. Frégier ودالسيو Jules Delsieux، الذي تجاهل المسلمين تماما حين قال بشأن اليهود: "يكفي لهم أن يولدوا على الأرض الفرنسية لكي تُمنح لهم المواطنة وحتى لكي تُفرض عليهم، سواء رغبوا فيها أم لا؛ ثم إنه إذا اعتبرتم اليهود منهزمين عام 1830، فإنكم ملزمون بمنحهم المواطنة للسبب ذاته الذي جعل الجمهورية والإمبراطورية الأولى تمنحانها للبلجيكيين والايطاليين ولكل المقيمين على الأراضي التي صارت ولايات فرنسية. أما إذا لم تعتبروهم منهزمين، فذلك ما يفرض عليكم أيضا واجب منحهم المواطنة، تماما مثلما فعلت حكومة الكونفونسيون" la Convention والإمبراطورية مع اليهود الذين وُلدوا في فرنسا."[88]

الغريب في كل ما سلف أن صفوة زعامات المجتمع المسلم، وخاصة أولئك الذين سمحت لهم الظروف التاريخية المعروفة بحضور الاجتماعات الرسمية، سايرت تطور "القضية" دون أن تعي كنهها أو حتى دون أن تقتدي بها أملا في تحسين وضعية المسلم، الذي بدا أنه سيظل الرعية الوحيدة في النظام الاستعماري، والذي يصلح لكل شيء: دفع الضرائب، أملاك الحبوس، الغابات، المشاركة في قمع الانتفاضات الشعبية وفي الحروب التي تخوضها الجيوش الفرنسية في معظم القارات، ... ولاحقا ستعمل فرنسا على فصل دينه عن دولتها.

على كلٍّ، بدأت مطالب يهود الجزائر تتخذ تدريجيا شكلا منظما إلى أن أثمرت العديد من العرائض، التي تقدمت بها المجامع اليهودية في الجزائر وقسنطينة ووهران، التي أُرسلت إلى مجلس الشيوخ وإلى نابوليون الثالث، أين طالبت بالمواطنة الفرنسية لجميع يهود الجزائر. وحين

زار ناپوليون الثالث الجزائر، سلم أعيان اليهود في الجزائر عريضة مشتركة (تحمل جميع توقيعات البالغين اليهود) إلى السيد دو شاصلو ـ لوبا de Chasseloup-Laubat، وزير الجزائر والمستعمرات، ليُسلِّمَهَا بدوره إلى الإمبراطور لإعلامه مباشرة برغبتهم في الحصول على المواطنة الفرنسية. (أنظر الملحق 2 أدناه)

إلى جلالته، ناپوليون الثالث، إمبراطور الفرنسيين

سيدي،

إن أهالي الجزائر اليهود الموقعين أدناه، يتوسلون جلالتكم لِتُعلِنَهُم فرنسيين.

لقد نبع تطلعنا، الذي يلقى تعاطفا كبيرا وسط النخبة الفرنسية المقيمة في الجزائر، قبل كل شيء من مشاعر العرفان والحب الذي نُكنُّه لفرنسا، التي حررتنا من طغيان جائر وهمجي تجاوز كل وصف؛ فضلا عن كونه أملاه علينا التغير الذي جلبه الفتح la conquête لحالتنا الفكرية ولعاداتنا.

لقد اعترفت لنا هيئات قضائية (محكمتي وهران وقسنطينة) بصفة المواطنة الفرنسية، وحين أعلنت محكمة الاستئناف بأن التشريع الاستعماري يجعل منا فئة مستقلة، فإننا لاحظنا أن المجالس العامة وكذا أكثر صفحات الصحف مصداقية وأبرز صحفيي الوطن الأم، اقترحوا كلهم منحنا مواطنة جماعية.

فإلى جانب أملهم في أن يصبح هذا الإجراء ليبيراليا وسخيا، فإنه يربط أيضا، حسب نظرهم، ميزة المساهمة في السير إلى الأمام بإدماج الأعراق المنتشرة على أرض الجزائر، وإخضاع السكان لسلطة القانون المدني الفرنسي المطلقة، بدلا من الإبقاء على كل فئة منهم خاضعة لشريعتها الخاصة بها. وكل ذلك دون الخوف من أن تنجر عن ذلك مخاطر حقيقية على الفرنسيين المرتبطين بهم بواسطة علاقات مصالح يومية.

من ضمن المدافعين عنا السخيين، هنالك من تساءلوا، وكلهم ممن ألهمتهم بصفة خاصة مشاعر جلالتكم المؤيدة لحرية الأمم في حكم نفسها، إن لم يكن من الإنصاف السماح لنا بالتعبير عن رغبتنا في الانضواء تحت القانون المدني الفرنسي. ولذلك فنحن نعلن لكم سيدي رسميا بقبولنا لكافة قرارات السنهيدران الكبير، الذي اجتمع بأمر من ناپوليون الأول، طيب الله ثراه.

قد تتساءلون جلالتكم عما إذا كان يهود الجزائر مؤهلين للانضمام للعائلة الفرنسية الكبيرة، وعما إذا سيكون بمقدورهم تبرير هذا التشريف العظيم، مثلما فعل بني دينهم من قبلهم ؟ إن القضاة على علم بمكانتنا في القضاء الزجري، كما أن موظفي التعليم العمومي على دراية بمدى تعطشنا إلى تعليم أبنائنا، ويشهد رؤساء الإدارة المدنية بدورهم عما إذا كنا أهل نظام وصنائع وذوي فائدة تجارية ومشاركين متحمسين في ازدهار الجزائر.

ملاحظة أخيرة سيدي، وسوف تتأثرون بها، ونعني بها عارنا وألمنا في أن نظل شيئا لا اسم له وسط أقسام سكان الأرض؛ في أن نظل غرباء على البلاد التي ولدنا فيه وألا يكون لنا وطن، رغم وعينا بمعنى كلمة وطن، ثم كيف لنا ألا ندرك المعنى السحري لهذه الكلمة، حين يصبح بمقدورنا العيش في كنف الراية الفرنسية، هذه الراية التي رفعها ناپوليون.[89]

في 1865/7/14، صدر سيناتوس كونسيلت، حول أحوال الأشخاص والتجنيس في الجزائر، ليمنح بموجب مادته الثانية الراغبين من اليهود في المواطنة الفرنسية جنسيتهم شريطة تخليهم عن أحوالهم الشخصية، غير أنه لم يتقدم إلى طلبها سوى 200 شخص بين 1865 و1870، وربما خشية أن تنتزع المواطنة منهم حق الطلاق وتجندهم في الجيش الفرنسي[90]. وقبيل صدور المرسوم الشهير،

الذي يمنح المواطنة الفرنسية لجميع يهود الجزائر، في 24 أكتوبر 1870 (أنظر الملحق 3 أدناه)، كان كريميو قد تحدث، في رده على مساءلة وجهت إليه في البرلمان، بتاريخ 1870/7/19، حيث قال:

"لقد مر وقت طويل مذ شرعتُ في المطالبة، باسم عدد معتبر من السكان، باسم أربعين ألف يهودي جزائري يتطلعون للحصول على مواطنتهم من الحكومة.

لقد سبق لنا سيدي الوزير وأن تحدثنا معا عن الموضوع لأكثر من مرة، وقد لمست في الحكومة مواقف بدت لي مؤيدة للموضوع....

يتلخص طلبي في ما يلي: "منح المواطنة، بسرعة إن أمكن ذلك، لأربعين ألف يهودي جزائري، فهم يطالبون بها منذ مدة طويلة؛ كما أنهم دعوني، إبان تواجدي مؤخرا في الجزائر، لحضور العديد من اجتماعاتهم، التي طالبوني فيها بمنحهم المواطنة الفرنسية، أي ليس منحهم شرف إعلانهم فرنسيين، لأنهم كذلك منذ مدة، بل إعلانهم مواطنين فرنسيين. (عند هذه الجملة، تعالت أصوات النواب المؤيدين الذين يجلسون في الجهة اليسرى من قاعة البرلمان).

السيد حافظ الأختام: "... أجيب على سعادة السيد كريميو بالقول بأن الحكومة ترغب فعلا في منح المواطنة لليهود، غير أنها اصطدمت بالمسألة القانونية التالية: هل يمكن منح المواطنة بمرسوم أم أن ذلك يتطلب استصدار قانون ؟ [...]"

وقد رد كريميو بالقول بأن المرسوم وحده كاف لمنح فرنسيين صفة مواطنين".[91]

(الملحق 3) مرسوم 24 أكتوبر 1870، المتعلق بمنح المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر

قررت حكومة الدفاع الوطني:

يُعلن اليهود الأهالي في ولايات الجزائر مواطنين فرنسيين، وبذلك سيجري تسيير أحوالهم الواقعية وأحوالهم الشخصية، مع تنفيذ هذا المرسوم، من قبل القانون الفرنسي.

تلغى جميع الحالات القانونية والمراسيم والتنظيمات أو الأوامر المخالفة لهذا المرسوم.

حرر في تور Tours، يوم 24 أكتوبر 1870

كريميو Crémieux، غامبيطا Gambetta، غلي-بيزوان Glais-Bizoin، فوريشون Fouricon.[92]

نتائج تنفيذ مرسوم كريميو: تماما مثلما سمح تحرير يهود فرنسا ليهود الدول المجاورة لها، كألمانيا مثلا، بأن يتسللوا إليها قصد الاستفادة من وضعية بني دينهم الجديدة، فإن الكثير من يهود الدول المجاورة للجزائر قدموا إلى هذه الأخيرة لذات الغرض عقب صدور مرسوم كريميو. فقد أسفر مثلا تنفيذ مرسوم الحاكم العام، المؤرخ في 1896/12/15 والمتعلق بمراجعة القوائم الانتخابية ليهود الجزائر، عن الكشف عن نحو 1500 ناخب يهودي، من أصول مغربية وتونسية...، ضمن مجموع نحو تسعة آلاف مسجل".[93] لاحقا سيكتشف إيميل لارشي أنه لا وجود لمحاكم في الجنوب للنظر في المخالفات التي يرتكبها يهود تونس والمغرب هناك.[94] بقية النتائج واضحة بالنسبة لليهود ولا تحتاج إلى أي تعليق؛ أما بالنسبة للمسلمين والأوربيين، فقد أثارت زوبعة إعلامية هائلة وسخطا وتنديدا من قبل نسبة معتبرة من المعادين للسامية والمسلمين.

1/ موقف المسلمين من منح المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر

تليق مقولة المسيح، بشأن اليهود الذين أوصلوه إلى الصليب الذي نطق منه لآخر مرة بعبارة: "رب اغفر لهم، فهم لا يدرون ما هم فاعلون"، أكثر بالإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وبصفة خاصة في موضوع الحقوق والحريات. وفعلا، فمنذ البداية أرسى الفرنسيون لوثة قانونية باسم مبادئ ثورتهم "الإنسانية للغاية"، سمحت لهم بترك إرث هائل من الازدواجية في تطبيق القوانين والتعسف في استخدام السلطة والظلم الصريح... إلخ؛ وباختصار كان النظام الاستعماري نفسه وراء تكريس جميع أشكال التمييز بين "سكان الجزائر"، التمييز الذي لا يستند في معظم الأوقات إلى أي منطق. ولا عجب في ذلك إذا وجدنا مايكل برات Michael Brett مثلا يصف سيناتوس كونسيلت 1865/7/14، بأنه "إضفاء للشرعية على اللامساواة في الجزائر"[95]، أو إيميل لارشي E. Larcher يكرس سلسلة مقالات للموضوع ذاته ولكن بعنوان: "غرائب التشريع الجزائري"، أو غيرهما. لارشي نفسه هو الذي خلص، في إحدى مقالاته عن "أغرب غرائب التشريع الفرنسي"، إلى القول بأنه في الجزائر "يجري احتقار القانون في ذلك التشريع أو في تلك الإدارة: فالمعيار القانوني ممقوت، ولا أحد يأبه بالمنطق، لدرجة أنه يبدو أن لا وظيفة أخرى لدى السلطات المكلفة بتنفيذ القانون بغير تجاهل القانون. ثم إنه لدى أرفع الموظفين، العاملين لدى الحكومة العامة، تتراكم القرارات (وكأن الأمر يتعلق برهان فريد من نوعه) التي يعرفون سلفا أنها ملغاة."[96] على كل، يمكننا تقسيم مواقف "الجزائريين" إلى صنفين:

أ/ موقف الأعيان المسلمين: من قسنطينة مثلا، وفي 23 جوان 1871، أصدرت "السلطات الإسلامية" بيانا (في صيغة رد على طلب المجمع اليهودي في قسنطينة) حول موقفها من منح المواطنة ليهود الجزائر، قالت فيه: " لقد أجبناه، نحن الموقعون أدناه، بأن هذا الإجراء لم يسيء إلى أحد ولم يُثر غضب أحد، لأنه منطقي. بالعكس يُثمّنه جميع العقلاء ويوافقونه، خاصة وأن الباب مفتوح أمام جميع العرب الراغبين في الحصول على المواطنة."[97] طبعا تحظر في ذهن كل من يطلع على قائمة الموقعين هؤلاء (وغالبيتهم من كبار الملاك الزراعيين) صورة "بني وي وي"، خاصة إذا قارنها بصورة مستويات أعضاء المجمع المركزي في باريس العلمية والسياسية والاجتماعية، المنشورة قبل البيان المذكور مباشرة.

وبالرغم من ذلك، وُجدت شخصيات مسلمة، على قدر من "التفكير الناضج" من نوع لويس خوجا، الذي عبّر بموقفه عن درجة متميزة من الوعي. (أنظر الملحق 4أدناه)

"يتساءل البعض عن سبب نفور الأهلي من فكرة إقدامه على المطالبة بالمواطنة ؟ أعتقد أن ذلك يعود لسببين: يكمن الأول، وفي الآن نفسه، في طريقة التفكير وفي مسألة الاعتداد بالنفس. لقد رأى الأهلي في مرسوم كريميو مثالا تعيسا عن إجراء الإدماج ذلك، وانتهى إلى التساؤل عما إذا كانت صفة فرنسي تشريفا وليست تكليفا. في الوقت ذاته، وجد نفسه مُهانًا بالتمييز الذي أعطته الحكومة الفرنسية لعرق يمقته. وأكثر من ذلك، هناك من يعتقد أن ذلك التمييز هو الذي جاء بثورة 1871.

تنطلق طريقة التفكير هذه من مبدأ لابد من الاعتراف بحقيقته: ففعلا فالتشريفات تُعرض وتُمنح لمن يستحقها، لتبقى التكليفات وحدها موضوعا للفرض. وإذا كان منح المواطنة تشريفا، فلماذا يُفرض على اليهود ؟

يكمن السبب الثاني في خطأ واقعي، ذلك أن المسلم، ونظرا لنقص تعليمه، يعتقد بأن تغيير الجنسية إنكار لعقيدته ولتعاليم القرآن: إنه مقتنع بأن كلمة فرنسي مرادفة لكلمة كاثوليكي. ذلك ما جعله يرفض بشدة

التجنيس الجماعي...من اللائق انتظار اليوم الذي سيكونون فيه على قدر من التعليم، ويعرفون كيف يميزون بين الشخصية المدنية والشخصية الدينية؛ انتظار اليوم الذي سيفهمون فيه بأن كلمة فرنسي لا تعني نصراني، ما دامت كلمة عربي تعني عندهم مسلم.

قد يقول لي قائل: أتعتقد بأنه من المستحيل جعل الأهلي يقبل بهذا التميز، الأهلي الذي يلعب القرآن عنده دور الشريعة والإنجيل ؟

إنني أريد تصديق، ولو للحظة واحدة، فكرة كون القرآن يشكل دائما عائقا منيعا أمام إدماج الأهلي.

سأذهب بعيدا لأقول بأن هنالك من أخلصوا لفرنسا، ولدينا زعيم إخوان التيجانية، كمثال على ذلك، والذي حال دون اندلاع ثورة 1871 في الصحراء وعرف كيف يُبقي على احترام الحكومة الفرنسية من قبل أتباعه.

أمامكم الجيش لتعرفوا ما الذي يمكنكم فعله بواسطة الأهلي. لقد وجدتموه إلى جانبكم في القرم Crimée والميكسيك وإيطاليا وألمانيا، واليوم أيضا لا يزال يسقي بدمه ساحات القتال في طونكين Tonkin ."[98]

لم يكن الأعيان الأهالي "العسكريون" ـ وخاصة الشيخ المقراني، الذين أشاد بمواقفهم بعض الرافضين (من الأوربيين) للمرسوم ـ على درجة كبيرة من الوعي السياسي، الذي يجعلهم يدركون معنى تمييز فئة من الأهالي عن فئة أخرى؛ ثم إن معظمهم تجاوزوا، بحكم علاقتهم بالأوربيين، العداء التقليدي بين المسلمين واليهود: فلابد وأن يكون الشيخ المقراني نفسه قد التقى مرارا باليهود في احتفالات كامپيان Compiègne، التي ألف الذهاب إليها. ثم إنه "حين ذهب إلى آقبو، مقر إقامة بن علي الشريف، كان يجتمع إلى أعيان القبائل ليثيرهم بمثل قوله هذا: "لقد اتفق المدنيون على قلب النظام العسكري، وعملوا على استبعاد الزعماء الأهالي والقادة العسكريين لكي ينفردوا لوحدهم بإدارة البلاد. سوف يفرضون ضرائب كبيرة على الأهالي ولن يحترموا أعرافهم ولا دينهم، وسيستولون على أراضيهم. عليكم بدعم النظام العسكري، لأنه وحده قادر على إنقاذنا."[99]

لقد كان الشيخ المقراني قريب ما يكفيه من السلطات الاستعمارية، المدنية والعسكرية، لكي يدرك أن لا أحد من الأوربيين، ولا حتى من اليهود، تحدث عن تكريس التمييز، الذي جاء به مرسوم كريميو، ليس من خلال المرسوم ذاته، بل من خلال التقرير الذي قاد إليه أيضا، والذي جاء فيه: "إذا كان الفرد، في تشريعنا، يحتفظ بحالته الأهلية بواسطة الرابطة الدموية، فإن تلك الحالة لم تُكتسب في البداية سوى بواسطة المولد على الأرض الفرنسية؛ ولذلك يبدو أنه على اليهود الراغبين في تسجيل أسمائهم أو الاحتفاظ بأسمائهم مسجلة على القوائم الانتخابية أن يثبتوا مولدهم بالجزائر قبل الاحتلال، أو أنهم ولدوا بعد ذلك من أبوين أقاما في الجزائر حين جعل منها الاحتلال العسكري أرضا فرنسية".[100]

ب/ موقف عامة الناس: عموما، ومثلما تدل على ذلك سلسلة المقاومات الشعبية، لم يعهد النظام الاستعماري من عامة الناس مواقف أخرى غير الرفض والثورة؛ ويتفق الكثير من العارفين بشؤون الجزائر، ومنهم لوي ڤينيون Louis Vignon وغاستو Gastu، على أنه "عادة ما يتم رد أسباب ثورات الأهالي إلى تعصبهم وروحهم الوطنية، غير أنه سيكون من العدل ردها إلى آفات النظام الذي أُخضعوا له"[101]. ورغم ذلك لا يمكننا الحديث عن موقف واضح لدى عامة الناس تجاه تجنيس اليهود، نظرا لتفشي الجهل في وسط غالبية الجزائريين، ولكننا لا نستبعد أن يتأثر المجندون مثلا

بالدعاية البروسية أو العثمانية، أو تلك التي تنجم عن احتكاكهم بـ"زملائهم" الأوربيين، لأنه في ذلك تكمن الأرضية التي تتلاقى عندها تطلعات المسلمين وطموحات بعض الأطراف الفرنسية، كالمعادين للسامية بصفة خاصة. على كل، سمع الأوربيون الأهالي وهم يتساءلون قائلين: "لماذا إذن هذا التمييز؟ هل لأن اليهود وهبوا دماءهم مثلنا في القرم وإيطاليا والمكسيك ؟ أم لأن لديهم مثلنا عشرة آلاف أسير لدى الألمان؟"[102].

لا شك في أنه لدى الأهالي، الذين شكلوا موضوع جميع الاستثناءات، ميل واضح لتصديق كل ما يقال لهم أو يبلغهم عن أن فرنسا لم تميز اليهود عنهم فحسب، بل عن الأوربيين أيضا، وأن زعماءهم مهددون من قبل النظام المدني الذي لا يخدمهم بتاتا. ولا شك أيضا في أن سخط ورفض جزء من الأوربيين (عسكريون ومعادون للسامية وذوي طموحات سياسية...) للمرسوم التقى بنظيره لدى الأهالي، حين وصلتهم أنباء عن هزائم فرنسا وفقدانهم لذويهم وقدوم النظام المدني و"تحول اليهود إلى محلفين"[103]...الخ.

2/ مواقف الأوربيين:

ويمكننا جمعها في الأصناف التالية:

أ/ الموقف الرسمي: على المستوى الرسمي، ظهر مرسوم كريميو، لدى جزء معتبر من أصحاب القرار، متسرعا و"مفاجئا، أثار نوعا من الدهشة"[104]، استغل الظروف العصيبة التي كانت تمر بها فرنسا، كهزيمتها أمام بروسيا وسقوط إمبراطوريتها الثانية، فضلا عن كونه قرارا لعب يهودي واحد (هو أدولف كريميو) الدور الحاسم في استصداره وجعله مقبولا ،رغم موافقة أربعة أعضاء فقط من بين أعضاء حكومة الدفاع الوطني الأربعة عشر،...الخ. وقد بلغ الرفض حد تقدم حكومة ثيير إلى البرلمان بمشروع إلغاء المرسوم، في 1871/7/21، بدعوى أن المسلمين لا يفهمون سبب منح اليهود ميزات رُفضت لهم، فضلا عن كون اليهود يشكلون نوعا من الطائفة التي لا يفيدها فقدانها لأحوالها الشخصية لصالح القانون المدني[105]. وقد اعترف مقرر اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المشروع، السيد دو فورتو de Fourtou، في تقرير ـ طلبه منه وزير الداخلية، السيد لامبراخت Lambrecht ـ بحجم تأثير المرسوم وخاصة على شدة ومدة ثورة [الأهالي]1871.[106]

"وقد اقترحت تلك اللجنة منح اليهود مهلة، تدوم إلى غاية فاتح مارس 1872، يستفيدون خلالها من وضعية تُبْقِيهِم على حالتهم السابقة للمرسوم أو من المواطنة الفرنسية بناء على طلب يتقدم به كل واحد منهم، أو حتى يتقدم كل واحد منهم بطلب للاحتفاظ بجنسيته الفرنسية الجديدة. بعد انقضاء المهلة، تُقرر الحكومة إعادة العمل بالقوانين والمراسيم المتعلقة بالأهالي اليهود، والتي صدرت قبل مرسوم 1870/10/24."[107] غير أن كريميو سارع إلى البرلمان ليقول لأعضائه: "وبشأن تجنيس 35000 يهوديا، الذين صوّتوا كفرنسيين: أولا. في انتخابات المجلس البلدي لمدينة الجزائر، التي جرت يوم 5 فيفري؛ ثانيا. في انتخابات الممثلين [النواب]، التي جرت يوم 8 فيفري؛ 3/ في انتخابات الممثلين [النواب] الجديدة، التي جرت يوم 2 جويلية. وأعتقد أنه من غير المعقول أن تقبل غرفة النواب بفكرة التصويت على إلغاء مرسوم التجنيس، كما لن أضيف شيئا على دحضي للالتماس اللامعقول الذي تقدم به السيد بوزي Bouzet في هذا الصدد.

أقرأ في الجرائد بأن وزير الداخلية تقدم البارحة بمشروع قانون إلغاء مرسوم 24 أكتوبر، والذي أعلنت اللجنة بموجبه عن التجنيس الجماعي لليهود الأهالي...! أتمنى من المجلس أن يقضي على هذا الإقتراح المخزي.!"[108]

وهكذا يظهر أن توقيت منح المواطنة لليهود كان محسوبا سلفا، وبالكيفية التي تجعلهم يسارعون إلى ممارسة حقوقهم السياسية، ويضحوا بذلك في مأمن من كل رد فعل رافض، لأن تلك الممارسة تجعل من وضعيتهم أمرا واقعا، تماما مثلما رفض سكان هايتي من قبلهم التخلي عن مواطنتهم حين رغب ناپوليون الأول انتزاعها منهم[109]. وهكذا صدر مرسوم 1871/10/7، الذي يدعو اليهود لممارسة حقوقهم السياسية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى شبه الاتفاق العام، بين معظم من تناولوا الموضوع، حول حجم "تأثير كريميو في تعطيل المشروع بعد عرضه للمناقشة على المجلس"[110]. كريميو نفسه، الذي قال عنه أحد المسؤولين (دو لا سيكوتيار de la Sicotière) في تقريره بأنه "هو الذي أخفى، قبل انسحابه، الوثائق الرئيسية من الملفات التي أُعطيت له، والتي تضمنت الوثائق التي أُعِد على ضوئها مرسوم 1870/10/24"[111].

ب/ موقف المثقفين: عبر القانوني دو مينارڤيل de Ménerville عن موقفه بقوله: "لقد كان مجرد تصرف فرنسا حيال اليهود بكيفية مغايرة عن تصرفها حيال المسلمين بمثابة فعل ظالم وغير سياسي"[112]. وعلى ذلك المنوال جاءت الكثير من المواقف المماثلة، وبدا وكأن أصحابها يحاولون إيجاد أي تبرير قانوني لمرسوم كريميو، يحفظ ماء وجه سياسة بلادهم العنصرية.

وقد تمثلت أهم نتيجة لموقف هؤلاء، في إثارة نقاشات قانونية حول وضعية المسلمين وعلاقتهم بفرنسا، خاصة وأنهم أكبر دافعي الضرائب (بما في ذلك ضريبة الدم) في الجزائر. على كل فإن إيميل لارشي مثلا سيقف لاحقا ضد "تفسير القانونيين والإداريين القاصر لمرسوم كريميو. كما أيد الرأي القائل بأنه لا يمكن إلزام المعنيين [يهود الجزائر] بتبرير وضعيتهم كأهالي، مثلما وردت في مرسوم 1870/10/7"[113].

ج/ موقف العسكريين: وقف العديد منهم ضد المرسوم، وعبَّر مثلا دو پريبوا de Prébois (قائد سرية) والنقيب ڤيلو Villot عن رفضهم له. أما الأميرال دو غايدون de Gueydon فجزم بأن "مرسوم كريميو كان السبب المباشر في اندلاع ثورة الأهالي، لأن المسلمين أحسوا بإذلاله لهم"[114]. الماريشال راندون Randon، لم يحد من جهته عن ذلك الرأي وقال: "لقد استولينا على منطقة قبائل جرجرة لكي لا نغادرها أبدا. بعد مرور 15 سنة من ذلك، وعقب هزائمنا في حرب 1870، التي أجبرتنا على تجريد الجزائر، وأيضا بعد سلسلة الأخطاء التي ارتكبها حكامنا، الذين ضحوا بجنرالاتنا لصالح صخب راديكاليي الجزائر وجرحوا شعور العرب والقبائل حين رفعوا فجأة اليهود إلى مرتبة مواطنين فرنسيين، فإن ثورة رهيبة اندلعت"[115].

د/ موقف الكتاب والصحافيين الذين يصنفون في خانة المعادين للسامية: من فرنسا انتقل المعارضون والناقمون على اليهود بمعية أفكارهم إلى الجزائر، وشكلت أزمات المجتمع الفرنسي، السياسية بصفة خاصة، فرصا شحذ فيها الكثير من الكتاب والصحافيين أقلامهم، وصبوا بواسطتها لسعات مواقفهم المعارضة للحكومات أو القوانين أو السياسات...الخ. ولأنه حدث وأن صدر مرسوم كريميو في الظروف ذاتها التي جرت فيها الحرب البروسية-الفرنسية ثم اندلعت

فيها ثورة 1871، فإن أصحاب تلك الأقلام ربطوا الأحداث الثلاثة الرئيسية ببعضها البعض ليقولوا مثلا: " كيف لا يغضب المرء من بلوغ السيل الزبى، حين وصل اليهود لإحصاء جثث القتلى عقب المعركة. كان لابد من مقابل لتلك الخدمات التي قدمها رُسُلُ الإفلاس هؤلاء. لقد أُعلنوا "مواطنين فرنسيين" في الوقت الذي كان فيه المجندون المسلمون يموتون في سهول فيسمبورغ Vissembourg ؟ لقد ظهروا قليلي التأثر بالتعاسات التي أصابتنا عام 1870، وأخذوا يصولون في شوارع المدن الجزائرية مثيرين سحر ثرواتهم، المكتسبة بطرق مشبوهة، على الخجولين والضعفاء، محتفظين بعناية كبيرة على الإبتسامة التي تميزهم ومُشكلين نوعا من الدولة داخل الدولة، التي ينحني أمامها الأكثر ضخامة بين الناس.... إنه في ذلك التوقيت بالضبط، وحين كانت المستعمرة تعيش على وقع حمى الانتظار، أصدر كريميو Crémieux، عضو حكومة الدفاع الوطني، مرسوما يجعل من بني دينه الأربعين ألفا، الجزائريين، "مواطنين فرنسيين" وليس فقط رعايا فرنسيين".[116]

إدوارد دريمون Edouard Drumont، أقوى المعادين للسامية و"أكبر نصير للصهيونية"*، أفرد من جانبه في تعداد الدلائل على "السخط الذي أثاره صدور مرسوم كريميو في الجزائر"، وذكر أن "التقرير الرائع الذي قدمه دو لا سيكوتيار de la Sicotière، العضو في لجنة التحقيق البرلمانية لحكومة الدفاع الوطني، صفحة حقيقية في التاريخ"، لأنه بالإطلاع على جميع الشهادات المتضمنة فيه، ينتهي المرء إلى "عدم التشكيك في أن كريميو كان العقل المدبر للمرسوم والمسؤول الوحيد على الانتفاضة الجزائرية". وقد خلص الصحافي دريمون، بعد استعراض الكثير من شهادات العسكريين، إلى القول: "لابد من وضع وجه عدونا النبيل والأمين، سيدي محمد بن أحمد المقراني، قبالة أي يهودي منحرف على شاكلة كريميو، يخون البلاد، التي وضعت ثقتها فيه"[117].

خاتمة

استمر سير وضعية المسلمين على الوتيرة ذاتها تقريبا، عقب تنفيذ مرسوم كريميو، ليظلوا يشكلون موضوع الاستثناءات الوحيد في الجزائر. فقبل صدور قانون 1889/6/20، الذي يمنح المواطنة الفرنسية لأوربيي الجزائر، كان المسلمون قد تعرضوا لسلسلة هزات عنيفة، مسّت حياتهم برمتها، ومنها بصفة أخص: حجم الكارثة المهولة التي سُلطت عليهم عقب مشاركتهم في ثورة 1871 (حيث فُرض الحجز مثلا على 264 مليون هكتار من ممتلكاتهم، أي ما يعادل مساحة 5 ولايات فرنسية[118])، وكذا صدور قانون الأهالي Code de l'indigénat. وفي 1886، تقدم هنري روشفور H. Rochefort بمبادرة أمام البرلمان، تهدف إلى العفو عن مساجين ثورة 1871، إلا أن النواب اليهود (ومنهم كميل درايفوس C. Dreyfus والبولوني كرزيزانوفسكي Krzyzanowski...) عارضوها بشدة. فإيتيان Etienne مثلا صرخ قائلا: "هل تتجاهلون إقدام هؤلاء على حرق الضيعات والنساء والأطفال؟" غير أن طومسون Thomson رد عليه بقوله: "بمقدورنا تحرير هؤلاء الأسرى، لأننا استفدنا من ذلك الظرف لنهب خيراتهم، ومن ثمة لابد من إعادتها إليهم".[119]

وعلى ضوء ما سلف، نبلغ النتيجة المنطقية التي تستدعي منا القول بأنه إذا كانت الثورة الفرنسية هي التي حررت يهود فرنسا، وهي أيضا (أو على الأقل مبادئها) من حرر يهود الجزائر ثم مستوطنيها الأوربيين، فإن البحث عن تفسير موضوعي، وحتى عن أي تفسير، للسبب الذي جعلها لا تفعل الشيء ذاته بالنسبة للمسلمين الجزائريين، هو الذي يعطي تلك الثورة طابعها

"الإنساني للغاية" (ثورة لحقوق الإنسان والمواطن)، وإلا لأضحت إقليمية، حتى لا نقول "عنصرية"!؟ اليهود أنفسهم، إذا كانوا قد تحرروا بفضل مجهوداتهم الخاصة، وبمساعدة من إخوانهم يهود فرنسا، ولم يسعوا لأجل تحرر المسلمين، فإنهم من جهتهم أيضا لم يتحرروا.

على كل، صرنا الآن نعرف، بفضل كتب المعاصرين للثورة، كيف تحول الحديث عن "حقوق الأمة [الفرنسية]" إلى حديث عن"حقوق المواطن [الفرنسي]" قبل أن يجد ضالته في العبارة "المجردة": "حقوق الإنسان"، التي لا تعني في حالة الجزائر سوى جميع سكان الجزائر باستثناء المسلمين منهم". لقد سبق لإيسبي وأن ترك لنا في كتابه المقولة التالية: "إخواني المستوطنون ! حين كنت شابا، يحدث لي أحيانا وأن تصطك أسناني. وكم يكون المرء أحمقا حين يكون شابا! . كلما أسمع الناس يتحدثون عن الجمهورية في الجزائر. وإذا جرى الحديث عن الحرية، فإني أُذَكِّرُهُم بقانون الأهالي. حين يتلفظون بكلمة مساواة، فإني أصرخ قائلا: المواطنة. وإنه بواسطة مناجاة، من الأفضل كتم صوتها، أتلقى اسم المساواة الجميل."[120]

الهوامش

* غالبا ما ينطلق المستعمر الفرنسي، في سياسته حيال الأهالي، من فكرتين مسبقتين هما: كونه المنتصر عسكريا على الأهالي والمتفوق عليهم أيضا حضاريا.

[1] Alfred Nettement, Histoire de la conquête d'Alger., N^lle édition, Librairie J. Lecoffre, Paris & Lyon, 1867, p.263-264

[2] R. de Card, Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord., A. Pédone, Éditeur à Paris., 1906., p.88

[3] Marc Ly, Essai de bilan algérien., Librairie V. Gastinger, Paris., 1897., p.27

** ملكية آل بوربون Bourbons العائدة إلى الحكم في فرنسا، والتي حكمت بين 1814-1830

[4] Lettre de l'empereur au gouverneur général., *in* Estoublon & Lefébure, Code de l'Algérie(1830-1895)., Jourdan, éditeur à Alger., 1896., p.269-270

[5] La politique impériale exposée par les discours et proclamations de l'Empereur Napoléon III., H. Plon, Imprimeur-Editeur, Paris., 1868, p.437

[6] Estoublon & Lefébure, op.cit., p.6

[7] Albert Hugues, La nationalité française chez les Musulmans de l'Algérie., Librairie A. Chevalier-Marescq & Cie éditeurs, Paris., 1899, p.14

[8] E. Darbon, De la Situation des Israélites indigènes quant à leur état civil, Bastide, libraire-éditeur, Alger., 1862, p.4

[9] H. Graëtz, Histoire des juifs, T.5., Traduit de l'allemand par Moïse Bloch., Librairie A. Durlacher, Paris., 1897., p.309؛ يمكننا أن نجرؤ على القول بأن عدد يهود الجزائر قارب عدد أتراكها، أو حتى تجاوزهم، عشية إقدام الفرنسيين على احتلال الجزائر.

[10] Jacques Taieb, Les Juifs du Maghreb au XIXe siècle., p.88

* تتحدر أصول يهود الجزائر إلى أولئك الذين هاجروا إليها عقب هدم القدس من قبل ڤيسباسيان Vespasien، أو أولئك الذين فروا من يهودا هروبا من اضطهاد الرومان والفرس والمسلمين والنصارى؛ غير أن أكبر الهجرات جاءت من الذين طردوا من أوربا (من اسبانيا أعوام 613، 1391، 1492؛ إيطاليا عام 1342؛ هولندا 1350؛ فرنسا 1403؛ أنجلترا 1422...) (Mr. Laugier de Tassy, Histoire du royaume d'Alger., Chez Henri Du Sauzet, Amsterdam, 1725., p.74)

[11] (Revue de) H. Zafrani, Histoire des Juifs de l'Afrique du Nord de l'antiquité a nos jours by H. Z. Hirshberg, The Journal of African History, Vol. 7, No. 3 (1966), Cambridge University Press., p.509

[12] Jacques Taieb, Les Juifs du Maghreb au XIXe siècle. Aperçus de démographie historique et répartition géographique., Population, 47^eme Année, N°.1 (Jan. - Fév., 1992), Institut National d'Études Démographiques., p.92-93

[13] Louis Vignon, Un programme de politique coloniale, les questions indigènes., 4eme édition., Librairie Plon., Paris., 1919., p.49

[14] Le baron d'Estournelles de Constant, Les congrégations religieuses chez les Arabes., Maisonneuve et C. Leclerc, éditeurs à Paris., 1887., p.V

** المرانيون Marranes، هم اليهود الإسبان والبرتغاليون الذين تظاهروا باعتناق المسيحية، حفاظا على سلامة أرواحهم، تحت ضغط محاكم التفتيش وحركة الاسترداد وشتى القوانين الموجهة ضد بقايا المسلمين واليهود في اسبانيا.

[15] E. Perret, Les Français en Afrique. Récits algériens, 7ème édition., B. Bloud, libraire-éditeur, Paris., (vers 1870)., p.29

[16] (Revue de) H. Zafrani, op.cit., p.509

[17] H.-D. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, 1515-1830., Angers, Imp. Burdin et Cie., 1886., p.232 مثلا "تستخدم إدارة الخزينة "موظفين يهوديين، يكلف أحدهما بالتحقق من النقود المشكوك فيهان والآخر بوزن جميع القطع النقدية التي يتم تحصيلها" (Dr. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger., Traduit de l'anglais par J. Mac Carthy., Chez Marlin, Éditeur., Paris, 1830., p.167)

[18] Idem

[19] Mr. Laugier De Tassy., op. cit., p.76-77 ؛ H.-D. De Grammont., op. cit., p.234

* في 1797/5/18، الداي حسن يراسل الديريكتوار الفرنسي لينبههم إلى إدعات بكري وبوشناق الخاطئة والقائلة بأن الجزائر منحت الأنجليز (بواسطة هذين اليهوديين) تجارة الشركة الإفريقية في الجزائر. وفي ذات الوقت طالب الداي الفرنسيين بحسن معاملة ممثله في باريس وحامل هذه الرسالة، سيمون أبوقايه، وتسديد ما عليهم من ديون تجاهه، كان قد قدمها لهم في شكل تسبيقات، وذلك ما سيجعله قادرا على الاستمرار في تمويل فرنسا بما تحتاج إليه. وفي هذه الأثناء أيضا، اشتكى الداي لدى القنصل الفرنسي من أن تأخر فرنسا في تسديد ديون اليهوديان لديها يضر بمصالحه هو الآخر، لأنه لديه ديون لديهما. (Eugène plantet, Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833, T. 2., Paris., 1889., p 462-463)

** مثلا كان جاكوب كوهين بكري Jacob Cohen Bacri [إبن التاجر الليفورني ميشال Michel Cohen Bacri، الذي أسس تجارة في الجزائر] ممثلا للداي حسان في تجارته (وتجارة بكري نفسه) في فرنسا انطلاقا من مارسيليا. وقد باع اليهوديان لفرنسا، عبر الوكالة الافريقية l'Agence d'Afrique، ما قيمته 2 مليون من الحبوب. وكان لهذين اليهوديين شريكين يهوديين آخرين هما: نفتالي بوشناق Nephtali Busnach ووكيلهم في باريس سيمون أبوقايه Simon Abucaya. (Eugène PLANTET, op.cit., p.451-452)

[20] DE Grammont, op. cit., p.350

[21] DE Grammont, op. cit., p.235؛ Mr. Laugier De Tassy., op. cit., p. 77

[22] E. Darbon, op.cit., 1862, p.4-5

[23] Ab. Cahen, Notice historique sur les israélites de l'Algérie., in Isaac UHRY : Recueil des lois, décrets, ordonnances, avis du conseil d'Etat... concernant les israélites depuis 1850., 2ème édition., Imp. Gle E. Crugy, Bordea., 1887., p.142-144

[24] Anonyme, Voyage à Alger, ou Description de cette ville, de ses environs, Lecointe, Paris., 1830, p. 84

[25] Dr. Shaw., p.284

[26] ibid., p.179

[27] H.-D. DE Grammont, op.cit, p.8

[28] ibid., p.361

[29] E. Perret, op.cit., p.37

يرى البعض أن اسمه الحقيقي هو: بن درام Ben-Dram وأن الفرنسيين هم الذين حوروه إلى بن وران؛ أنظر مثلا: E. Perret, op.cit., p.185

[30] Alex Bellemare: Abd-El-Kader, sa vie politique et militaire., Librairie L. Hachette Et Cie., Pris, 1863., p.65

[31] Ab. Cahen, op.cit., p.142-144

[32] Consistoire Central des Israélites de France : Note sur le projet de loi relatif à la naturalisation des Israélites indigènes de l'Algérie., Imprimerie de Charles Schiller, Paris., 1871., p.6

[33] J. T. Merle, Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de l'expédition d'Alger en 1830., G. A. Dentu, Imprimeur-éditeur, Paris., 1831., p.210-11

[34] E. Perret, opc.it., p.235

[35] Francis Pulszky, Esq., The Tricolor on The Atlas, or Algeria and the French conquest., From the German of Dr. Wagner and other sources., T. Nelson and sons, London; Edinburgh and NY., MDCCCLIV., p.229

[36] ibid., p.339

[37] Consistoire Central des Israélites de France, op.cit., p.7

[38] تقع القصة الكاملة للفتوى بين صفحات 229-243؛ 262-267؛ 327-328 من: Léon Roches, Dix ans à travers l'islam 1834-1844., Nelle édition., Librairie académique Didier., Paris. (s.d.)

[39] Hippolyte Taine : Un séjour en France de 1792 à 1795 Lettres d'un témoin de la Révolution française, Librairie Hachette et Cie., Paris, 1872., lettre du13 mars 1795., p.145

[40] C. Frégier, Les juifs algériens., Michel Levy frères, Libraires-Editeurs, Paris., 1865., p.92

[*] M. D, Stott, The real Algeria., Hurst and Blackett, Limited, London., 1914., p.8.; A. Castéran : L'Algérie française de 1884 à nos jours., E. Flammarion, éditeur à Paris., 1900., p.3

[41] Marc Ly : op.cit., p.31

[42] I. Epstein, Le judaïsme., Petite bibliothèque Payot., Paris., 1959., p.270

[*] وردت في التلمود عبارة: "قوانين الحكومة هي شريعتك" (Ernest Lavisse, Histoire de France contemporaine, T. 3., Librairie Hachette, Paris., (s.d.)., p.297

[**] C. Frégier, op.cit., p.71

[43] G.-H. Bousquet, Judaïsme, Christianisme, Islâm, religions apparentées., Studia Islamica, No. 14, Maisonneuve & Larose., (s.l.)., 1961., p.29

[44] Friedrich NIETZSCHE, La généalogie de la morale., trad. Henri ALBERT., Gallimard., Imp. Bussière, Saint-Amand (Cher)., 1972, §I, 16

[45] idem

[46] G.-H. Bousquet, op.cit., p.26

[*] أنظر مثلا: "لم يسبق لشعب مثله وأن عانى من اضطهاد بمثل تلك القسوة والاستمرار وطول مدته. لقد ساهمت أفكار مسبقة، بمعية تشريعات شنيعة، في زيادة حدة معاناتهم. فإذا حدث وأن حلت مصيبة بفعل السير الطبيعي للأمور، فإن أصابع الاتهام توجه لليهود على أنهم سبب الكارثة، وتظهرهم في صورة من أثاروا غضب السماء، لدرجة أن لا وسيلة لتهدئتها بغير تدميرهم الدامي. وإذا حدث وأن أتى وباء أو مجاعة على عدد من السكان، فإن السبب يرد إلى اليهود الذين سمموا العيون والمنابع. وهكذا يهاجمهم جمهور هائج ويقتلهم أو يجري اتخاذ تدابير عاجلة تقودهم إلى المحرقة، نزولا عند رغبة المتعصبين. وإذا حدث وأن حلت بالبلاد هزيمة عسكرية، فلا بد وأن تكون بسبب خيانة العبرانيين، ولذلك يتم ذبح أولئك الضحايا الحقيرين. إذا احتاج العاهل أو وزراءه إلى المال، فلا بد وأن يقرضهم اليهود؛ وحين يرى المدينون، الأقوياء جدا، أنه من الأفضل لهم ألا يعيدوا ما اقترضوه، فإن التزاماتهم تعلن لاغية: وسيسعد الدائنون، الذين لا حول لهم، إذا لم يتم طردهم من البلاد ومعاقبتهم على الأذى الذي تسببوا فيه". (Le comte de Mirabeau, Sur Moses Mendelssohn et la réforme politique des juifs., EDHIS., Paris., 1968, p.73-78)

[47] I. BEDÀRRIDE, Les Juifs en France, en Italie et en Espagne., Michel Levy frères, Libraires-éditeurs, Paris., 1859, p.582

[48] J. Collin de Plancy, La vie et les légendes intimes des deux empereurs : Napoléon Ier et Napoléon II., H. Plon, Imprimeur-éditeur, Paris., 1867, p.170

[49] Jules Delsieux, Essai sur la naturalisation collective des Israélites indigènes., Imp. Duclaux, Alger., 1860., p.10؛ في 1782، أصدر إمبراطور النمسا-المجر، جوزيف الثاني، "مرسوم التسامح" لصالح اليهود، ودعاهم عبره إلى تبني الألمانية وتأسيس مدارس حديثة لتعليم أبنائهم العلوم الدنيوية. (I. Epstein, op.cit., p.272)

[50] Ernest Lavisse, op.cit., p.297

[51] Ferdinand Dreyfus, Misères sociales, Sté d'édition littéraire et artistiques, Paris., 1901, p.217-218 & 244

[52] Ernest Lavisse, op.cit., p.121

[53] Ferdinand Dreyfus, op.cit., p. 215

[54] Ernest Lavisse, Histoire de France contemporaine, T.1., Librairie Hachette, Paris., (s.d.)., p.121

** بتفوقه على كانط وحصوله على جائزة أكاديمية في برلين (1763)، أصبح ماندلسن مشهورا إلى درجة أن ملك بروسيا أعلنه "يهوديا محميا" *Schutzjude*. (H. Graëtz, op.cit., p. 269)

[55] ibid., p.274

[56] ibid., p.267

[57] ibid., p.280-282

[58] F. Dreyfus, op.cit., p. 221

[59] L'Abbé Joseph LEMANN, Les juifs dans la révolution française., Imprimatur Cardinal Foulon, Paris, 1889, p.16

[60] F. Dreyfus, op.cit., p.244

[61] ibid., p. 13 & 218-219

[62] L'Abbé Joseph LEMANN, op.cit., p.17 ; Ferdinand Dreyfus : op.cit., p. 218-220

[63] Lavisse, Histoire de France contemporaine, T.1, p.121 ; Ferdinand Dreyfus : op.cit., p. 244

[64] H. Graëtz, op.cit., p.310

[65] Lavisse, Histoire de France contemporaine, T. 3., p.297

[66] جزء معتبر من خطاب ناپوليون نشره: J. Collin de Plancy, op.cit., p.169-170 أنظر أيضا : Edouard Gibert : Les Hommes et les choses néfastes, Imprimeries réunies, Paris., 1889., p.8

[67] Lavisse, Histoire de France contemporaine, T. 3., p.298 ; I. Bedarride : op.cit., p.583

[68] Bedarride I., op. cit., p583.

[69] ibid., p.582

[70] Lavisse E., Histoire de France contemporaine, T. 3, p299-300.

[71] Edouard Gibert, op. cit, p 9.

[72] Lavisse, Histoire de France contemporaine, T. 3, p.297

[73] H. Graëtz, op.cit., p.314-318

[74] L'Abbé Joseph LEMANN, op.cit., p.3

[75] Allocution, Prononcée par M. F. GEORGES-PICOT, Haut-commissaire de la République en Palestine et en Syrie, le 29 Août 1918, au Comité d'Etudes sioniste, *in* Sylvain Lévi (Ligue des Amis du Sionisme) : Une renaissance juive en Judée., (tract n° 5 de nov. 1918)., Imprimerie Driay-Cahen, Paris, 1918., p.5

في 1870، وبعد عشر سنوات من إنشائه في باريس، قام التحالف اليهودي العالمي 1'Alliance Israélite Universelle بإنشاء مدرسة إسرائيل مكفه Mikveh Israël الزراعية في ضواحي يافا، وفي 1882 فتح في القدس ملجأ للمحتاجين ومدرسة للفنون والحرف...الخ (Sylvain Lévi, op.cit., p.10)

[76] C. Frégier, op.cit., p. 91

[77] Sylvain Lévi, op.cit., p.11

[78] Ibid., p.12

[79] Ibid., p.4 ؛ في رسالة بعث بها إلى ناحوم سوكولوف Nahum Sokolov، مدير British Palestine Committee في 1917/6/4، قال جول كامبون: "لا يمكن لفرنسا سوى أن تكن تعاطفا كبيرا مع قضيتكم، التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأول". (Groupe d'étude et de recherche, L a Palestine en question, T.1., SNED., Constantine (s.d.)., p.46)

* في 1879/11/28، قرر مجلس الدولة إلغاء قرار مجلس ولاية قسنطينة، الذي يقضي بفرض الضرائب القرآنية على اليهود كلما أصبحوا ملاكا عقاريين. (Isaac UHRY, op.cit., p.113)

[80] Consistoire Central des Israélites de France, op.cit., p.6

[81] E. Darbon, De la Situation des Israélites indigènes quant à leur état civil., Bastide, libraire-éditeur, Alger., 1862., p.14

* لقد علق أحد الفرنسيين على ذلك بقوله: "ذلكم هو وزير الحرب، الذي يعين الحاخامات، وله الحق في عزلهم أو توقيفهم: في تنظيم مهامهم والموافقة على قراراتهم أو رفضها ! ماريشال أو جنرال بحقيبة وزارية يصبح وريثا لهارون وإيليازر Éléazar !" (Poujoulat, Études Africaines, T. 1er, Comptoir des imprimeurs unis, PARIS, 1847., p.47)

[82] Consistoire Central des Israélites de France, op.cit., p.3-4

[83] Ibid., p.6

[84] Fabre de Parrel, Observations sur les lois de naturalisation des étrangers en Alger (discours du 1/10/1901 à l'audience solennelle de rentrée de la Cour d'appel d'Alger)., Typographie A. Jourdan, Alger, 1901, p.16
[85] Consistoire Central des Israélites de France, op.cit., p.4-5
[86] E. Darbon, op.cit., p.16
[87] C. Frégier, op.cit.., p.92

* مجلس سيَّر فرنسا بين 1792 و1795.

[88] Jules Delsieux, op.cit., p.23
[89] Aumérat, L'Antisémitisme à Alger., Imprimerie Pézé et Cie., Alger, 1885., p.82-84
[90] E. Rouard de Card, Étude sur la naturalisation en Algérie., Berger-Levrault & Cie, Libraires-Éditeurs., Paris., 1881., p.19
[91] Aumérat, op. cit.,., p.101-102
[92] Isaac UHRY, op. cit., p.142
[93] A. Castéran, L'Algérie française de 1884 à nos jours., E. Flammarion, éditeur à Paris., 1900, p.22
[94] E. Larcher, Les Bizarreries de la Législation algérienne, in Revue Algérienne et Tunisienne de Législation., Tome XXIX., A. Jourdan, Imprimeur-Editeur, Alger, 1913, p.1.
[95] Michael Brett, Legislating for Inequality in Algeria: The Sénatus-Consulte of 14 July 1865., Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 51, No. 3 (1988), pp. 440-461., Cambridge University Press on behalf of School of Oriental and African Studies
[96] E. Larcher, op.cit., p.229
[97] Consistoire Central des Israélites de France, op.cit., p.11
[98] L. Khoja, La question indigène par un français d'adoption., Imprimerie L. Gérard, Vienne., 1891, p.5-14
[99] M. Gastu, Le Peuple algérien, Challamel ainé, éditeur., Paris., 1884., p.25
[100] George Cogordan, Droit des gens, La nationalité au point de vue des rapports internationaux., 2ème édition., L. Larose et Forcel., Paris., 1890,p.139
[101] M. Gastu, op.cit., p.20
[102] Georges Meynie, Les Juifs en Algérie., Albert Savine, Éditeur., Paris., 1888., p.103
[103] ibid., p.104
[104] E. Rouard de Card, Étude sur la naturalisation en Algérie., p.20
[105] George Cogordan, op.cit, p.137

* توفي بأيام معدودة عقب تقدمه بمشروع إلغاء المرسوم (

Edouard Drumont, La France juive., 10° (édition., Librairie Victor Palmé., (Paris., 1890., p. 248

[106] A. Castéran, op.cit.,p.9-10
[107] E. Rouard de Card, Étude sur la naturalisation en Algérie., p.20
[108] Adolph Crémieux, A l'Assemblée nationale, Imp. Ch. Schiller., Paris, 1871, p.13-15
[109] W. Jellegarde et J. Lherisson, Manuel d'histoire d'Haïti., 7ème éd., Port-au-Prince, 1906., p.68 & 75
[110] E. Rouard de Card, Étude sur la naturalisation en Algérie., p.21
[111] Georges Meynie, op.cit., p.102
[112] E. Darbon, op.cit., p.5
[113] M. Pouyanne (revue de), Traité élémentaire de législation algérienne, T. 2ème, de M. É. Larcher, in Revue algérienne et tunisienne de législation 1904, p.38
[114] Edouard Drumont, op.cit., p.241-242
[115] A. Rastoul, Le maréchal Randon d'après ses mémoires et des documents inédits., Librairie Firmin-Didot et Cie, Paris., 1890, p.169
[116] A. Castéran, op.cit, p.6

"كان دريمون يرى في الصهيونية طريقة مشرفة لإفراغ بلاده من اليهود". (

R. Millman : Le congrès de (Bale de 1897., in Israel de Moïse aux accords d'Oslo., Seuil, Paris., 1998., p.305

[117] Edouard Drumont, op.cit., p.241-243

[118] André Nouschi : Enquête sur le niveau des populations rurales constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919., PUF., Paris., 1961

[119] Edouard Drumont, La France juive, 10° édition, Librairie Victor Palmé., Paris., 1890, p.246

[120] G. Espé de Metz, Par les colons (L'Algérie aux Algériens et par les Algériens)., E. Larose, Libraire-éditeur, Paris., (s.d)., p.89.

أنجز طبعه على مطابع
ديـوان المطبوعـات الجـامعية
المطبعة الجهوية قسنطينة